قال رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين.

وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ولا ظهير له, ولا معين.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛ الذي أرسله إلى الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وعلى سائر عباد الله الصالحين.

أما بعد...

فقد سئلت غير مرة, أن أكتب ما حضرني ذكره, مما جرى في المجالس الثلاثة, المعقودة للمناظرة, في أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان, من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد. لمّا سعى إليه قوم من الجهمية؛ والإتحادية؛ والرافضة؛ وغيرهم من ذوي الأحقاد.

فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة؛ قضاة المذاهب الأربعة؛ وغيرهم من نوابهم؛ والمفتين والمشائخ؛ ممن له حرمة وبه إعتداد. وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد, وذلك يوم الإثنين ثامن رجب المبارك, عام خمس وسبعمائة.

فقال لي: هذا المجلس عقد لك, فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك, وعما كتبت به إلى الديار المصرية, من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الإعتقاد. وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك.

فقلت: أما الاعتقاد: فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني, بل يؤخذ عن الله, ورسوله صلى الله عليه وسلم, وما أجمع عليه سلف الأمة؛ فما كان في القرآن وجب إعتقاده, وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة, مثل صحيح البخاري, ومسلم.

وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتاباً إبتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك, ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم. وكان قد بلغني أنه زور عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير, أستاذ دار السلطان, يتضمن ذكر عقيدة محرفة, ولم أعلم بحقيقته, لكن علمت أنه مكذوب.

وكان يرد على من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الإعتقاد وغيره فأجيبه بالكتاب والسنة, وما كان عليه سلف الأمة.

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك.

فقلت: اكتبوا.

فأمر الشيخ كمال الدين أن يكتب, فكتب له جمل الإعتقاد في أبواب الصفات والقدر ومسائل الإيمان والوعيد والإمامة والتفضيل.

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة: الإيمان بما وصف الله به نفسه, وبما وصفه به رسوله, من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل, وأن القرآن كلام الله غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود.

والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها, وأنه ما شاء الله كان, وما لم يشأ لم يكن, وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها؛ ونهى عن المعصية وكرهها. والعبد فاعل حقيقة, والله خالق فعله, وأن الإيمان والدين قول وعمل, يزيد وينقص, وأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بالذنوب, ولا نخلد

في النار من أهل الإيمان أحداً, وأن الخلفاء بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثمّ علي, وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة, ومن قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار, وذكرت هذا أو نحوه؛ فإني الآن قد بعد عهدي, ولم أحفظ لفظ ما أمليته؛ لكنه كتب إذ ذاك.

ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقواماً يكذبون عليّ كما قد كذبوا علي غير مرة. وإن أمليت الإعتقاد من حفظي ربما يقولون كتم بعضه, أو داهن وداری, فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشّام.

وقلت قبل حضورها كلاماً قد بعد عهدي به, وغضبت غضباً شديداً؛ لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقواماً كذبوا عليّ وقالوا للسلطان أشياء. وتكلمت بكلام إحتجت إليه مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه؟ وجاهد أعداءه وأقامه لمّا مال؟ حين تخلى عنه كل أحد؛ ولا أحد ينطق بحجته, ولا أحد يجاهد عنه, وقمت مظهراً لحجته مجاهداً عنه مرغبّاً فيه؟.

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيّ، فكيف يصنعون بغيري؟! ولو أن يهودياً طلب من السلطان الإنصاف لوجب عليه أن ينصفه؛ وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو؛ بل قد أطلب الإنصاف منه, وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون ليوافقوا على افترائهم.

وقلت كلاماً أطول من هذا الجنس, لكن بعد عهدي به, فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محيي الدين بأن يكتب ذلك.

وقلت أيضاً: كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه, وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده, لكنني قلت أيضاً بعد حضورها وقرائتها, ما ذكرت فيها فصلاً إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة, وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف.

ثم أرسلت من أحضرها ومعها كراريس بخطّي من المنزل, فحضرت (العقيدة الواسطية).

وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدم عليّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها - شيخ يقال له (رضى الدين الواسطي) من أصحاب الشافعي - قدم علينا حاجّاً, وكان من أهل الخير والدين, وشكى ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم, ودروس الدين والعلم, وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته, فاستعفيت من ذلك وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة فخذ بعض عقائد أئمة السنة.

فألح في السؤال وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت.

فكتبت له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر, وقد انتشرت بها نسخ كثيرة في مصر والعراق وغيرهما.

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الريبة, وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين, فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً والجماعة الحاضرون يسمعونها, ويورد المورد منهم ما شاء, ويعارض فيما شاء. والأمير أيضاً يسأل عن مواضع فيها, وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى, ما قد علم الناس بعضه, وبعضه بسبب الإعتقاد, وبعضه بغير ذلك.

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس, فإنه كثير لا ينضبط, لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك مع بعد العهد بذلك, ومع أنه كان يجرى رفع أصوات ولغط لا ينضبط.

فكان مما اعترض عليّ بعضهم لما ذكر في أولها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه, ووصفه به رسوله, من غير تحريف ولا تعطيل, ولا تكييف ولا تمثيل.

فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ومقصوده أنّ هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل, الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره, إما وجوباً وإما جوازاً.

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمّه الله تعالى في كتابه, وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى, مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى: ﴿**وكلّم الله موسى تكليماً**﴾ أي جرحه بأظافر الحكمة تجريحاً, ومثل تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم من الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم.

فسكت وفي نفسه ما فيها.

وذكرت في غير هذا المجلس أنّي عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف, لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمّه, وأنا تحرّيت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة, فنفيت ما ذمّه الله من التحريف ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات, لأنه لفظ له عدة معان كما بيّنته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ (التأويل) في كتاب الله, غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه, وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلاً ما هو صحيح منقول عن بعض السلف, فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته, فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف فليس من التحريف.

وقلت له أيضاً: ذكرت في النفي التمثيل, ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿**ليس كمثله شىء**﴾, وقال: ﴿**هل تعلم له سمياً** ﴾وكان أحب إليّ من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله, وإن كان قد يعني بنفيه معنى صحيح كما قد يعني به معنى فاسد.

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه, ولا يحرفون الكلم عن مواضعه, ولا يلحدون في أسماء الله وآياته, جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله, وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها فلم يتمكن لعلمه بالجواب.

ولما ذكرت آية الكرسى أظنه سأل الأمير عن قولنا: "لا يقربه شيطان حتى يصبح". فذكرت حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر, وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه, وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ويطنبون في هذا, ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك.

فقلت: قولي: "من غير تكييف ولا تمثيل" ينفي كل باطل, وإنما اخترت هذين الإسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ومالك وابن عيينة وغيرهم - المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول - "الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة".

فاتفق هؤلاء السلف, على أن التكييف غير معلوم لنا, فنفيت ذلك اتباعاً لسلف الأمة.

وهو أيضاً منفيّ بالنص, فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف, وحقيقة صفاته. وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله, كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة, ذكرتها في التأويل والمعنى, والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفيّ بالنص والإجماع القديم, مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف؛ إذ كنه الباري غير معلوم للبشر.

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف, وهو إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها, مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه, ويتبع فيه مثاله, فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف, فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف.

فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال هو جسم لا كالأجسام.

فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل أنه يوصف الله بما وصف به نفسه, وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم, وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا السؤال.

وأخذ بعض القضاة الحاضرين والمعروفين بالديانة يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول، وينسبه البعض إلينا, فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه والتجسيم, فقلت: ذكرت فيها في غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل, ومن غير تكييف ولا تمثيل، وقلت في صدرها: ومن الإيمان بالله الايمان بما وصف به نفسه في كتابه, وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل؛ ومن غير تكييف ولا تمثيل.

ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان بها كذلك إلى أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح التى يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم وسط في فرق الأمة, كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية, وبين أهل التمثيل المشبّهة.

ولما رأى هذا الحاكم العدل ممالاتهم وتعصبهم, ورأى قلة العارف الناصر وخافهم، قال: أنت صنّفت اعتقاد الإمام أحمد, فتقول: هذا اعتقاد أحمد، يعني والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع, وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم.

فقلت: ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلّغ العلم الذي جاء به النبي صلىالله عليه وسلم، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجيء به الرسول لم نقبله، وهذه عقيدة محمد صلى الله عليه وسلم!!.

وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة - التي أثنى عليها النبى حيث قال: (خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) -

يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك, وعليّ أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة, توافق ما ذكرته من الحنفية؛ والمالكية؛ والشافعية؛ والحنبلية؛ والأشعرية؛ وأهل الحديث؛ والصوفية؛ وغيرهم.

وقلت أيضاً في غير هذا المجلس: الإمام أحمد - رحمه الله - لما انتهى إليه من السنة ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره، كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره، فصار إماماً في السنة أظهر من غيره، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة - العلماء الصلحاء -، قال: المذهب لمالك والشافعي, والظهور لأحمد بن حنبل. يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام, وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان, وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض.

ولما جاء فيها: "وما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم ربه في الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل العلم بالقبول, ولما جاء حديث أبي سعيد - المتفق عليه في الصحيحين عن النبى صلىالله عليه وسلم: يقول الله يوم القيامة: (يا آدم, فيقول: لبيك وسعديك, فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تبعث بعثا إلى النار) الحديث - سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح؟ فقلت: نعم. هو في الصحيحين, ولم يخالف في ذلك أحد, واحتاج المنازع إلى الإقرار به, ووافق الجماعة على ذلك.

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت؛ لأن ذلك طلب منه.

فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه أن صوت القارئين, ومداد المصاحف قديم أزلي - كما نقله مجد الدين ابن الخطيب وغيره - كذب مفترى, لم يقل ذلك أحمد ولا أحد من علماء المسلمين؛ لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم.

وأخرجت كراساً قد أحضرته مع العقيدة, فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الإمام أحمد وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام الإمام أحمد وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه, أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي, ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع.

قلت: وهذا هو الذي نقله الأشعري في كتاب المقالات, عن أهل السنة وأصحاب الحديث. وقال: إنه يقول به. قلت: فكيف بمن يقول لفظي قديم؟ فكيف بمن يقول: صوتي غير مخلوق؟ فكيف بمن يقول: صوتي قديم؟

ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت, وبين صوت العبد كما نقله البخارى صاحب الصحيح في كتاب (خلق أفعال العباد) وغيره من أئمة السنة.

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديماً فيمن حلف بالطلاق في مسألة (الحرف والصوت), ومسألة (الظاهر في العرش), فذكرت من الجواب القديم في هذه المسألة و تفصيل القول فيها, وأن إطلاق القول أنّ القرآن هو الحرف والصوت أو ليس بحرف ولا صوت كلاهما بدعة, حدثت بعد المائة الثالثة. وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة, ممن كان بعضهم حاضراً في المجلس, فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم, وكانوا قد ظنوا أني إن أجبت بم في ظنهم أن أهل السنة تقوله, حصل مقصودهم من الشناعة, وإن أجبت بما يقولونه هم, حصل مقصودهم من الموافقة؛ فلما

أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة, وليس هو ما يقولونه هم, ولا ما ينقلونه عن أهل السنة, إذ قد يقوله بعض الجهال, بهتوا لذلك؛ وفيه أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه, ليس القرآن اسماً لمجرد الحروف ولا لمجرد المعاني.

وقلت: في ضمن الكلام لصدر الدين ابن الوكيل - لبيان كثرة تناقضه, وأنه لا يستقر على مقالة واحدة, وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين -, عندي عقيدة للشيخ أبي البيان. فيها أن من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فقد كفر.

وقد كتبت عليها بخطك, أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه, +وإنك تدين الله بها, فاعترف بذلك, فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكاني ذلك.

فقال ابن الوكيل: هذا نص الشافعي. وراجعه في ذلك مراراً, فلما اجتمعنا في المجلس الثاني, ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب (الانتصار) عن الشافعي مثل ما نقلت, فلما كان في المجلس الثالث أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك.

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين ابن الوكيل: قد قلت في ذلك المجلس للشيخ تقي الدين أنه من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر؛ فأعاده مراراً, فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضباً شديداً, ورفع صوته. وقال: هذا يكفّر أصحابنا المتكلمين الأشعرية, الذين يقولون أن حروف القرآن مخلوقة مثل إمام الحرمين وغيره, وما نصبر على تكفير أصحابنا.

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك. وقال: ما قلت ذلك؛ وإنما قلت أن من أنكر حرفاً من القرآن فقد كفر. فرد ذلك عليه الحاضرون, وقالوا: ما قلت إلا كذا وكذا. وقالوا: ما ينبغى لك أن تقول قول وترجع عنه. وقال بعضهم: ما قال هذا. فلما حرّفوا قال: ما سمعناه قال هذا. حتى قال نائب السلطان: واحد يكذب وآخر يشهد, والشيخ كمال الدين مغضب؟ فالتفتَ إلى قاض القضاة نجم الدين الشافعي, يستصرخه للإنتصار على ابن الوكيل, حيث كفّر أصحابه.

فقال القاضى نجم الدين: ما سمعت هذا. فغضب الشيخ كمال الدين, وقال كلاماً لم أضبط لفظه, إلا أن معناه أن هذا غضاضة على الشافعي, وعار عليهم أن أئمتهم يُكفرون ولا يُنتصر لهم.

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضى نجم الدين, واستثبت غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئا؟ فقالوا: لا. لكن القاضي اعتقد أن التعيير لأجله ولكونه قاضي المذهب, ولم ينتصر لأصحابه, وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك. فغضب قاضي القضاة نجم الدين, وقال: اشهدوا على أني عزلت نفسي. وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم والإستحقاق و عفته عن التكلم في أعراض الجماعة, ويستشهد بنائب السلطان في ذلك. وقلت له كلاماً مضمونه تعظيمه واستحقاقه لدوام المباشرة في هذه الحال.

ولما جاءت مسألة القرآن: "ومن الإيمان به والإيمان بأن القرآن كلام الله, غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود". نازع بعضهم في كونه منه بدأ وإليه يعود, وطلبوا تفسير ذلك, فقلت: أما هذا القول فهو المأثور الثابت عن االسلف, مثل ما نقله عمرو بن دينار, قال: :أدركت الناس منذ سبعين سنة

يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق؛ إلا القرآن, فإنّه كلام الله غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود.

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين, كالحافظ أبي الفضل بن ناصر والحافظ أبي عبد الله المقدسي, وأما معناه: فإن قولهم: "منه بدأ" أي هو المتكلم به, وهو الذي أنزله من لدنّه, ليس هو كما تقول الجهمية أنه خلق في الهوى أو غيره, أو بدأ من عند غيره.

وأما "إليه يعود" فإنه يسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور, فلا يبقى في الصدور منه كلمة, ولا في المصاحف منه حرف. ووافق على ذلك غالب الحاضرين, وسكت المنازعون.

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام القادري التي فيها أنّ القرآن كلام الله خرج منه, فتوقف في هذا اللفظ.

فقلت: هكذا قال النبي صلىالله عليه وسلم: (ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه) يعني القرآن. وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه! تقرب إلى الله بما استطعت, فلن يُتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقال أبو بكر الصديق - لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب -: إن هذا الكلام لم يخرج من إل - يعني رب -.

وجاء فيها: "ومن الإيمان بأن القرآن كلام الله, منزل غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود, وأن الله تكلم به حقيقة, وأن هذا القرآن - الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم - هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره, ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة؛ بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدءاً, لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً". فتمعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة بعد تسليمه أن الله تعالى تكلم به حقيقة.

ثم إنّه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه, وهذا لا يصح نفيه, ولما بين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم, وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة, فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك.

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن, وأن الله تكلم حقيقة, وأن القرآن كلام الله حقيقة لا كلام غيره.

ولما ذكر فيها أن "الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً, لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً", استحسنوا هذا الكلام وعظموه, وأخذ أكبر الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام كابن الوكيل وغيره, وأظهر الفرح بهذا التلخيص وقال: إنك قد أنزلت عنّا هذه الشبهة, وشفيت الصدور وبذكر أشياء من هذا النمط.

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر, وتفصيله ونظمه, استحسنوا ذلك وعظموه. وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر, وأنه على درجتين, إلى غير ذلك مما فيها من القواعد الجليلة. وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملّي وفي الإيمان؛ لكن اعترضه ذلك بما سأذكره.

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها, والبحث فيها عن أربعة أسئلة:

- الأول: قولنا ومن أصول الفرقة الناجية: أن "الإيمان والدين قول وعمل, يزيد وينقص, قول القلب واللسان, وعمل القلب واللسان والجوارح".

قالوا: فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية, خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك, مثل أصحابنا المتكلمين الذين يقولون أن الإيمان هو التصديق, ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار, وإذا لم يكونوا من الناجين لزم أن يكونوا هالكين.

وأما الأسئلة الثلاثة وهو التي كانت عمدتهم, فأوردوها على قولنا: وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله, الإيمان بما أخبر الله في كتابه, وتواتر عن رسول الله, وأجمع عليه سلف الأمة؛ من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه, علي على خلقه, وهومعهم أينما كانوا, يعلم ما هم عاملون, كما جمع بين ذلك في قوله تعالى: (هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير) وليس معنى قوله: (وهو معكم) أنه مختلط بالخلق, فإن هذا لا توجبه اللغة, وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة, وخلاف ما فطر الله عليه الخلق, بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته, وهو موضوع في السماء, وهو ومع المسافر أينما كان وغير المسافر, وهو سبحانه فوق العرش, رقيب على خلقه, مهيمن عليهم, مطلّع إليهم, إلى غير ذلك من معانى ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى, من أنه فوق العرش, وأنه معنا حق على حقيقته, لا يحتاج إلى تحريف؛ ولكن يصان على الظنون الكاذبة.

- السؤال الثاني: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد مثل حديث العباس, حديث الأوعال, والله فوق العرش, ولا نقول فوق السموات, ولا نقول على العرش. وقالوا أيضاً: نقول (الرحمن على العرش استوى), ولا نقول الله على العرش استوى, ولا نقول مستو. وأعادوا هذا المعنى مراراً؛ أي أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه, ولا يبدل بلفظ يرادفه, ولايفهم له معنى أصلاً. ولا يقال أنه يدل على صفة الله أصلاً؛ ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إنشاء الله تعالى.
- السؤال الثالث: قالوا: التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء.
- السؤال الرابع: قالوا: قولك حق على حقيقته, الحقيقة هي المعنى اللغوي, ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها, ولم تضع العرب ذلك إلاّ لها؛ فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم, ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة.

فأجبتهم عن الأسئلة بأن قولي اعتقاد الفرقة الناجية هي الفرقة التى وصفها النبى صلى الله عليه وسلم بالنجاة, حيث قال: (تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة, اثنتان وسبعون في النار, وواحدة في الجنة, وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي).

فهذا الإعتقاد هو المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم, وهم ومن اتّبعهم الفرقة الناجية, فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال: الإيمان يزيد وينقص. وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه, وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر في ذلك.

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً, فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً, يغفر الله خطأه, وقد لا

يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة, وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته؛ وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول, والقانت, وذو الحسنات الماحية, والمغفور له, وغير ذلك, فهذا أولى؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد, ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً, وقد لا يكون ناجياً, كما يقال: من صمت نجا.

وأما السؤال الثاني: فأجبتهم أولاً بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم, مثل لفظ فوق السماوات, ولفظ على العرش, وفوق العرش. وقلت: اكتبوا الجواب. فأخذ الكاتب في كتابته, ثم قال بعض الجماعة: قد طال المجلس اليوم, فيؤخر هذا إلى مجلس آخر, وتكتبون أنتم الجواب وتحضرونه في ذلك المجلس.

فأشار بعض الموافقين بأن يتمم الكلام بكتابة الجواب, لئلا تنتشر أسئلتهم واعتراضهم, وكان الخصوم لهم غرض في تأخير كتابة الجواب, ليستعدوا لأنفسهم, ويطالعوا ويحضروا من غاب من أصحابهم, ويتأملوا العقيدة فيما بينهم, ليتمكنوا من الطعن والاعتراض, فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة, وقمنا على ذلك.

وقد أظهر الله من قيام الحجة وبيان المحجة ما أعزّ الله به السنة والجماعة, وأرغم به أهل البدعة والضلالة, وفي نفوس كثير من الناس أمور, لما يحدث في المجلس الثاني, وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها, ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالإعتقاد, مثل المسألة (الحموية في الإستواء, والصفات الخبرية), وغيرها.

فصل:

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة في اثني عشر رجب, وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضراً ذلك المجلس, وأحضروا معهم زيادة (صفي الدين الهندي), وقالوا: هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام, وبحثوا فيما بينهم, واتفقوا وتواطئوا, وحضروا بقوة واستعداد, غير ما كانوا عليه, لأن المجلس الأول أتاهم بغتة, وإن كان أيضاً بغتة للمخاطب الذي هو المسؤول والمجيب والمناظر.

فلما اجتمعنا وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة, الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم, حمدت الله بخطبة الحاجة؛ خطبة ابن مسعود رضي الله عنه, ثم قلت: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والإئتلاف, ونهانا عن الفرقة والإختلاف.

وقال لنا في القرآن: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وقال: (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم من شيء) وقال: (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات).

وربنا واحد, وكتابنا واحد, ونبينا واحد؛ وأصول الدين لا تحتمل التفرق والإختلاف, وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين وهو متفق عليه بين السلف, فإن وافق الجماعة فالحمد لله, وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفت له الأسرار, وهتكت الأستار, وبينت المذاهب الفاسدة التي أفسدت الملل والدول؛ وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد, وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس, فإن للسلم كلاماً وللحرب كلاماً.

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون؛ يقول هذا أنا حنبلي, ويقول هذا أنا أشعري, ويجري بينهم تفرق وفتن وإختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها.

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته, وأحضرت كتاب (تبيين كذب المفترى, فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله), تأليف الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمه الله.

وقلت لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا, وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه (الإبانة).

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة سأل الأمير عن معنى المعتزلة, فقلت: كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملّي, وهو أول اختلاف حدث في الملة هل هو كافر أو مؤمن؟ فقالت الخوارج: إنه كافر. وقالت الجماعة: إنه مؤمن. وقالت طائفة: نقول هو فاسق, لا مؤمن ولا كافر, ننزله منزلة بين المنزلتين. وخلدوه في النار, واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه - رحمه الله تعالى -, فسموا معتزلة.

وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه: ليس كما قلت؛ ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام, وسمي المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك, وكان أول من قالها عمرو بن عبيد, ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل. هكذا قال وذكر نحواً من هذا.

فغضبت عليه وقلت: أخطأت, وهذا كذب مخالف للإجماع. وقلت له: لا أدب ولا فضيلة, لا تأدبت معي في الخطاب ولا أصبت في الجواب؟!.

ثم قلت: الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون, وبعدها في أواخر المائة الثانية, وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية, ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام, ولا تنازعوا فيها, وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد.

فقال: هذا ذكره الشهرستاني في كتاب (الملل والنحل). فقلت: الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين, لمَ سموا متكلمين؟ لم يذكره في اسم المعتزلة, والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة, وأنكر الحاضرون عليه, وقالوا: غلطت.

وقلت في ضمن كلامي: أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام, وأول من ابتدعها, وما كان سبب إبتداعها.

وأيضاً فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين, فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام, وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء أنه متكلم, ويصفونه بالكلام, ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام.

وقلت أنا وغيري: إنما هو واصل بن عطاء أي لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض, قلت: وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما كان قرينه.

وقد روي أن واصلاً تكلم مرة بكلام, فقال عمرو بن عبيد: لو بعث نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا؛ وفصاحته مشهورة حتى قيل أنه كان ألثغ, وكان يحترز عن الراء, حتى قيل له أمر الأمير أن يحفر بئر, فقال: أوعز القائد أن يقلب قليب في الجادة.

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري قال الشيخ المقدم فيهم: لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر, ومن أكبر أئمة الإسلام, لكن قد انتسب إليه أناس إبتدعوا أشياء.

فقلت: أما هذا فحق, وليس هذا من خصائص أحمد, بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء, قد انتسب إلى مالك أناس مالك بريء منهم, وانتسب إلى الشافعي أناس هو بريء منهم, وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم, وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم بريء منهم, وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم بريء, وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم, ونبينا صلى الله عليه وسلم قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين من هو بريء منهم.

وذكر في كلامه أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ونحو هذا الكلام.

فقلت: المشبهة والمجسّمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم؛ هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية, وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر, وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية. قلت: وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم.

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسّمة كلهم حنفية, وتكلمت على لفظ الحشوية - ما أدري جواباً عن سؤال الأمير أو غيره, أو عن غير جواب -, فقلت: هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة؛ فإنهم يسمون الجماعة والسواد الأعظم الحشو؛ كما تسميهم الرافضة الجمهور, وحشو الناس, هم عموم الناس وجمهورهم, وهم غير الأعيان المتميزين, يقولون هذا من حشو الناس كما يقال هذا من جمهورهم.

وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد, وقال: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشوياً, فالمعتزلة سموا الجماعة حشوا كما تسميهم الرافضة الجمهور. وقلت: - لا أدري في المجلس الأول أو الثاني - أول من قال أن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي.

وقلت: لهذا الشيخ من في أصحاب الإمام أحمد رحمه الله حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم, أبو داود, المروذي, الخلال, أبو بكر عبد العزيز, أبو الحسن التميمي, ابن حامد, القاضي أبو يعلى, أبو الخطاب, ابن عقيل؟ ورفعت صوتي وقلت: سمّهم, قل لي من هم؟ من هم؟.

أبكذب ابن الخطيب, وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة, وتندرس معالم الدين؟ كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين, ومداد الكاتبين, وأن الصوت والمداد قديم أزلي؟ من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟ قل لي!.

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه, والمقدمة التي نقلها عنهم؛ وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ من أنه كبير الجماعة وشيخهم, وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه؛ وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه, فإنه لم يكن حاضراً في المجلس الأول, وإنما أحضروه في الثانى إنتصاراً به.

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس أنه اجتمع به, وقال له: أخبرني عن هذا المجلس, فقال: ما لفلان ذنب ولا لي, فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه, فظننته سأل عن شيء آخر.

وقال: قلت لهم أنتم ما لكم على الرجل اعتراض, فإنه نصر ترك التأويل, وأنتم تنصرون قول التأويل, وهما قولان للأشعري.

وقال: أنا أختار قول ترك التأويل, وأخرج وصيته التي أوصى بها, وفيها قول ترك التأويل.

قال الحاكي لي: فقلت له: بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس - لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة -, لا تكتبوا عني نفياً ولا إثباتاً, فلم ذاك؟ فقال: لوجهين:

أحدهما: أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول.

والثاني: لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي, فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم, فسكتُّ عن الطائفتين.

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ, فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل, وأنه لا يقرأ عليه إلا الموضع الذي لهم عليه سؤال, وأعظمه لفظ الحقيقة, فقرؤوه عليه, فذكر هو بحثاً حسناً يتعلق بدلالة اللفظ فحسّنته, ومدحته عليه, وقلت: لا ريب أن الله حي حقيقة, عليم حقيقة, سميع حقيقة, بصير حقيقة, وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف؛ ولو نازع بعض أهل البدع في بعض ذلك فلا ريب أن الله موجود, والمخلوق موجود, ولفظ الوجود سواء كان مقولاً عليهما بطريق الإشتراك اللفظي فقط, أو بطريق التواطىء المتضمن للإشتراك لفظاً ومعنى, أو بالتشكيك الذي هو نوع من التواطىء.

فعلى كل قول فالله موجود حقيقة, والمخلوق موجود حقيقة, ولا يلزم من إطلاق الإسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور, ولم أرجّح في ذلك المقام قولاً من هذه الثلاثة على الآخر, لأن غرضي تحصل على كل مقصودي.

وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف, وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت, وأن أعيان المذاهب الأربعة والأشعري, وأكابر أصحابه على ما ذكرته, فإنه قبل المجلس الثاني إجتمع بي من أكابر علماء الشافعية والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم, ممن عظم خوفهم من هذا المجلس وخافوا انتصار الخصوم فيه, وخافوا على نفوسهم أيضاً من تفرق الكلمة, فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته, أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها, لصارت فرقة ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم.

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك, وقامت عليه الحجة, وبان أنه مذهب السلف, أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن من أنه الحق, حتى قال لي بعض الأكابر من الحنفية - وقد إجتمع بي -: لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك, لا انقطع النزاع.

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة.

فقلت: لا والله؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص, وإنما هذا إعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث؛ وقلت أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم, وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية أو حديثاً أو إجماعاً سلفياً, وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين والفقهاء الأربعة, والمتكلمين, وأهل الحديث, والصوفية.

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف, وقول أئمة أصحاب الشافعي, وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم, ولينتصرن كل شافعي وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف, وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه, وإنما هو قول طائفة من أصحابه, فللأشعرية قولان ليس للأشعري قولان.

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء الله التي سمى بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب, والممكن على الأقوال الثلاثة تنازع كبيران, هل هو مقول بالإشتراك أو بالتواطىء؟

فقال أحدهما: هو متواطىء. وقال الآخر: هو مشترك؛ لئلا يلزم التركيب.

وقال هذا: قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟. فمن قال أن وجود كل شيء عين ماهيته, قال أنه مقول بالإشتراك, ومن قال أن وجوده قدر زائد على ماهيته, قال: أنه مقول بالتواطىء.

فأخذ الأول يرجّح قول من يقول أن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطىء. فقال الثاني: ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته. فأنكر الأول ذلك, فقلت: أما متكلموا أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته؛ وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته, وكل منهما أصاب من وجه, فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطىء كما قد قررته في غير هذا الموضع, وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه, فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب, فإنا وإن قلنا أن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الإسم مقولاً عليه, وعلى نظيره بالإشتراك اللفظي فقط, كما في جميع أسماء الأجناس.

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد, وهذا السواد بالتواطىء, وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد, إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي, لكنه لا يوجد مطلقاً بشرط الإطلاق إلا في الذهن, ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج, فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة, وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب (وهي أسماء الأجناس اللغوية), وهو الاسم المطلق على الشيء وعلى كل ما أشبهه, سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامداً أو مشتقاً, وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهياً أو لم يكن. بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك, وكلها أسماء متواطئة, وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة ليطعن في بعضها, فعرفت مقصوده, فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال حديث العباس بن عبد المطلب - وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم, من قول البخارى في تأريخه عبد الله بن عميرة, لا يعرف له سماع من الأحنف -, فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود, وابن ماجه, والترمذي وغيرهم, فهو مروي من طريقين مشهورين, فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال: أليس مداره على ابن عميرةٍ وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟.

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل, موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قلت: والإثبات مقدم على النفي, والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا, فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة - ما ثبت به الإسناد, كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته.

ووافق الجماعة على ذلك, وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه, وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة, ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل, ولها تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة. فأحضر بعض أكابرهم (كتاب الأسماء والصفات) للبيهقي -رحمه الله تعالى- فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف. فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله). فقال: نعم, قد قال مجاهد والشافعي يعني قبلة الله. فقلت: نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما, وهذا حق, وليست هذه الآية من آيات الصفات.

ومن عدّها في الصفات فقد غلط, كما فعل طائفة, فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولـوا فثـمّ وجـه اللـه) والمشرق والمغرب الجهات.

والوجه هو الجهة يقال أي وجه تريده؟ أي أيّ جهة, وأنا أريد هذا الوجه أي هذه الجهة, كما قال تعالى: ﴿**ولكل وجهة هو موليها**﴾ ولهذا قال: ﴿**فأينما تولّوا فثمّ وجه الله**﴾ أي تستقبلوا وتتوجهوا, والله أعلم. وصلى الله على محمد.

نقل الشيخ علم الدين..

أن الشيخ قدس الله روحه قال:

في مجلس نائب السلطنة الأفرم - لما سأله عن اعتقاده, وكان الشيخ أحضر (عقيدته الواسطية) - قال: هذه كتبتها من نحو سبع سنين قبل مجيء التتار إلى الشام؛ فقرئت في المجلس.

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال: كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخير والدين, شكى ما الناس فيه - ببلادهم في دولة التتر - من غلبة الجهل, والظلم, ودروس الدين والعلم؛ وسألني أن أكتب له عقيدة فقلت له: قد كتب الناس عقائد أئمة السنة؛ فألحّ في السؤال وقال: ما أحب إلاّ عقيدة تكتبها أنت.

فكتبت له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر, فأشار الأمير لكاتبه فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفاً, فاعترض بعضهم على قولي فيها: "ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله, من غير تحريف, ولا تعطيل, ولا تكييف, ولا تمثيل". ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره إما وجوباً وإما جوازاً.

فقلت: إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف, لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة, فنفيت ما ذمه الله من التحريف, ولم أذكر فيها لفظ التأويل, لأنه لفظ له عدة معان كما بيّنته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه. وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف.

وقلت لهم: ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: (ليس كمثله شيء).

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم, ويطنّبون في هذا, ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك.

فقلت: قولي من غير تكييف ولا تمثيل ينفي كل باطل, وإنما اخترت هذين الإسمين لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف, كما قال ربيعة, ومالك, وابن عيينة وغيرهم المقالة - التي تلقاها العلماء بالقبول -, الإستواء معلوم, والكيف مجهول, والإيمان به واجب, والسؤال عنه بدعة, فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا؛ فنفيت ذلك اتباعاً لسلف الأمة.

وهو أيضاً منفي بالنص, فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته غير معلومة, وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله, كما قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في (التأويل والمعنى), والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفي بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه, ونفي التكييف إذ كنه الباري غير معلوم للبشر.

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف, وهو (إجراء آيات الصفات, وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات, يحتذى حذوه, ويتبع فيه مثاله, فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف, فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف).

فقال أحد كبراء المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال هو جسم لا كالأجسام.

فقلت له أنا وبعض الفضلاء: إنما قيل: أنه يوصف الله بما وصف به نفسه, وبما وصفه به رسوله, وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا. وأول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي.

وأما قولنا: فهم الوسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم. فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة, فقيل لي: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد. وأرادوا قطع النزاع لكونه مذهبا متبوعاً.

فقلت: ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم, ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا. وقلت: قد أمهلت من خالفني في شيء منها ثلاث سنين, فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك, وعلى أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية, والمالكية, والشافعية, والحنبلية, والأشعرية, وأهل الحديث وغيرهم.

ثم طلب المنازع الكلام في مسألة (الحرف والصوت). فقلت: هذا الذي يحكي عن أحمد وأصحابه أن صوت القارئين, ومداد المصاحف قديم أزلي كذب مفترى, لم يقل ذلك أحمد ولا أحد من علماء المسلمين.

وأخرجت كراساً وفيه ما ذكره أبو بكر الخلال في كتاب (السنة) عن الإمام أحمد, وما وجمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام أحمد, وكلام أئمة زمانه في أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي, ومن قال: غير

مخلوق فهو مبتدع. قلت: فكيف بمن يقول لفظي أزلي؟! فكيف بمن يقول صوتي قديم؟!.

فقال المنازع أنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة, ونحو هذا الكلام. فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم, فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية, وفيهم من التشبيه والتجسيم مالا يوجد في صنف آخر, وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية؛ وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم, والكرامية المجسمة كلّهم حنفية.

وقلت له: من في أصحابنا حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم, أبو داود, المروزي, الخلال, أبو بكر عبد العزيز, أبو الحسن التميمي, ابن حامد, القاضي أبو يعلى, أبو الخطاب, ابن عقيل؛ ورفعت صوتي وقلت: سمّهم قل لي من منهم؟.

أبكذب ابن الخطيب وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة, وتندرس معالم الدين, كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: القرآن القديم هو أصوات القارئين ومداد الكاتبين؛ وأن الصوت والمداد قديم أزلي. من قال هذا؟ وفي أي كتاب وُجد عنهم هذا؟ قل لي. وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه, والمقدمة التي نقلها عنهم.

ولما جاءت مسألة (القرآن), وأنه كلام الله غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود, نازع بعضهم في كونه منه بدأ وإليه يعود, وطلبوا تفسير ذلك فقلت: أما هذا القول فهو المأثور والثابت عن السلف, مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: "أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون الله الخالق وما سواه مخلوق إلا القرآن, فإنه كلام الله غير مخلوق, منه بدأ وإليه يعود". ومعنى منه بدأ أي هو المتكلم به, وهو الذي أنزله من لدنّه, ليس هو كما تقوله الجهمية أنه خلق في الهواء أو غيره, وبدأ من غيره.

وأما إليه يعود, فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور, فلا يبقى في الصدور منه كلمة ولا في المصاحف منه حرف. ووافق على ذلك غالب الحاضرين فقلت: هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما تقرّب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه) يعني القرآن.

وقال خباب بن الأرت: "يا هنتاه تقرّب إلى الله بما استطعت, فلن يتقرب إلى الله بشيء أحب إليه مما خرج منه".

وقلت: وأن الله تكلّم به حقيقة, وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره, ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة؛ بل إذا قرأ الناس القرآن أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة, فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً.

فامتعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة, ثم أنه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه وهذا لا يصح نفيه, وأنّ أقوال المتقدمين المأثورة عنهم وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة.

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً, استحسنوا هذا الكلام وعظموه.

وذكرت ما أجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق العرش, وأنه معنا حق على حقيقته؛ لا يحتاج إلى تحريف, ولكن يصان عن الظنون الكاذبة, وليس معنى قوله: (وهو معكم أينما كنتم) أنه مختلط بالخلق, فإن هذا لا توجبه اللغة وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة, وخلاف ما فطر الله عليه الخلق, بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته؛ وهو موضوع في السماء, وهو مع المسافر أينما كان.

ولما ذكرت أن جميع أسماء الله التي يسمى بها المخلوق كلفظ (الوجود) الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب, والممكن تنازع كبيران هل هو مقول بالإشتراك, أو بالتواطىء؟ فقال أحدهما: هو متواطىء. وقال آخر: هو مشترك لئلا يلزم التركيب.

وقال هذا: قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟ فمن قال إن وجود كل شيء عين ماهيته قال أنه مقول بالاشتراك, ومن قال أن وجوده قدر زائد على ماهيته قال أنه مقول بالتواطىء. فأخذ الأول يرجّح قول من يقول أن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطىء. فقال الثاني: مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته. فأنكر الأول ذلك فقلت: أما متكلموا أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته, وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته. وكل منهما أصاب من وجه, فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطىء كما قد قررته في غير هذا الموضع.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس (عين وجود ماهيته) فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب, فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الإسم مقولاً عليه وعلى غيره بالإشتراك اللفظي فقط؛ كما في جميع أسماء الأجناس, فإن اسم السواد مقول على هذا السواد, وهذا السواد بالتواطىء؛ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد, إذ الإسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلي, لكنه لا يوجد مطلقاً بشرط الإطلاق إلا في الذهن.

ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج, فإنه على ذلك تنتفي (الأسماء المتواطئة), وهي جمهور الأسماء الموجودة في اللغات وهي (أسماء الأجناس اللغوية), وهو الإسم المعلق على الشيء وما أشبهه, سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامداً أو مشتقاً, وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهياً أو لم يكن.

بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك, وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة, قال الذهبي: "ثم وقع الإتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد".

وكتب عبد الله بن تيمية
لأخيه زين الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أخيه (عبد الله بن تيمية) إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير (زين الدين), زينه الله تعالى بحلية أولياءه, وأكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفيائه, وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه, وأوزعه شكر النعماء؛ خصوصاً أفضل نعمائه بما منّ الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام وللسنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه.

أما بعد..... فإني أحمد إليك الله الذي لا اله إلاّ هو, وهو للحمد أهل, وأصلي على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين, بالنصر الأكبر والفتح المبين. وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفضيل, والألسن عن وصفه عن التكميل. لكن نذكر منه ما يسّر الله سبحانه ملخصاً خالياً عن التطويل.

وهو أنه - لما كان يوم الإثنين ثامن من رجب -, جمع نائب السلطان القضاة الأربعة, ونوابهم, والمفتين, والمشايخ, نجم الدين, وشمس الدين, وتقي الدين, وجمال الدين, وجلال الدين نائب نجم الدين, وشمس الدين بن العز نائب شمس الدين, وعز الدين نائب تقيّ الدين, ونجم الدين نائب جمال الدين, والشيخ كمال الدين بن الزملكاني, والشيخ كمال الدين بن الشرشي, وابن الوكيل من الشافعية, والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية, والشيخ شمس الدين الحريري من المالكية, والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية, والشيخ محمد ابن قوام, والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي.

ثم سأل نائب السلطان عن الإعتقاد, فقال: ليس الإعتقاد لي ولا لمن هو أكبر مني؛ بل الإعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم, وما أجمع عليه سلف الأمة. يؤخذ من كتاب الله تعالى ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة, وما ثبت عن سلف الأمة.

فقال الأمير: نريد أن تكتب لنا صورة الإعتقاد. فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئاً من حفظي قد يقول الكذّابون قد كتم بعضه أو داهن. بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التتار. فأحضرت الواسطية, وسبب تسميتها بذلك أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط - من أصحاب الشافعي -, قدم حاجاً من نحو عشر سنين, وكان فيه صلاح كبير وديانة كبيرة, فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة, فقال له الشيخ: الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئا كثيراً, فخذ بعض عقائد أهل السنة. فقال: أحبُّ أن تكتب لي أنت. فكتب له وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه (العقيدة).

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام, ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها كلمة كلمة, وبحث في مواضع منها. وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلاّ الله, وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة.

وأوردوا ثلاثة أسئلة - في ثلاث مواضع - وهي (تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية), وقول "استوى حقيقة", وقول "فوق السموات". فقال الشيخ للكاتب الذي أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني: اكتب جوابها - وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر -, فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان - وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب -, فاجتمعوا هم وحضر معهم الصفي الهندي, وحضرت أنا المجلس الثاني, وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا - وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالنصوص وطالعوه -, واتّفقوا على أنهم لا يبقوا ممكناً.

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة واستقر المجلس, أثنى الناس على الصفيّ الهندي, وقال جماعة منهم: هو شيخ الجماعة وكبيرهم في هذا؛ وعليه

اشتغل الناس في هذا الفن, واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده, فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد.

فخطب الشيخ فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه ثم قال: إنّ الله تعالى أمرنا بالجماعة والإئتلاف, ونهى عن الفرقة والإختلاف, وربنا واحد, ورسولنا واحد, وكتابنا واحد, ودیننا واحد, وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف, ولا يحل فيها الإفتراق, لأن الله تعالى يقول: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) ويقول: (إنّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء).

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه, ويقول هذا: أنا حنبلي, ويقول هذا: أنا أشعري, وقد أحضرت كتب الأشعري وكتب أكابر أصحابه, مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني, وأحضرت أيضاً من نقل مذاهب السلف من المالكية, والشافعية, والحنبلية, وأهل الحديث, وشيوخ الصوفية, وأنهم كلّهم متفقون على اعتقاد واحد.

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة, مثل محمد بن الحسن, والطحاوي, وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين. وقرأ (فصل) مما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه (الإبانة), وأنه يقول بقول الإمام أحمد, وأحضر كتاب (التمهيد) للقاضي أبى بكر بن الباقلاني. وأحضر (النقول) عن مالك وأكابر أصحابه, مثل ابن أبي زيد, والقاضي عبد الوهاب, وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم أنّ الله مستو بذاته على العرش.

وقال: أمّا الذي أذكره فهو مذهب السلف, وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة, وأهل الحديث, والمتكلمين, والصوفية, وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة, وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل.

وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين, وإن خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر (ما) أقوله, وأكشف الأسرار, وأهتك الأستار, وأبين ما يحتاج إليه بيانه, وأجتمع بالسلطان, وأقول له كلاماً آخر.

وكان يوماً عظيماً مشهوداً, بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمر عظيم, وبحث عن أشياء خارجة عن (العقيدة الواسطية), لما أحضر لهم جوابه في مسألة (القرآن ومسألة الإستواء) - لما سئل عنها قديماً من نحو اثني عشر سنة -, وقرأ عليهم من ذلك الجواب, وسألوه عن ألفاظ في المسألة (الحموية), وأوردوا عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة, وقالوا: هذا سؤالنا وما بقي في أنفسنا شيىء.

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه, وانفصل المجلس على ذلك, وكان قال لهم: كل من خالف شيئاً مما قلته فليكتب بخطه خلافه, والينقل فيما خالف في ذلك عن السلف, أو يكتب كل شخص عقيدة وتعرض هذه العقائد على ولاة الأمور, ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة. وقال أيضاً: من جاء بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت, فأنا أصير إليه, وأنا أحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما وضعته, وأنا موافق السلف ومناظر على ذلك, وجميع أئمة الطوائف من الحنفية, والمالكية, والشافعية, والحنبلية, والأشعرية, وأهل الحديث, والصوفية, موافقون ما أقوله.

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال: هذا ليس في (العقيدة), وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف كالخطابي, وأبى بكر

الخطيب, والبغوي, وأبي بكر, وأبي القاسم التميمي, وأبي الحسن الأشعري, وابن الباقلاني, وأبي عثمان الصابوني, وأبي عمر بن عبد البر, والقاضي أبي يعلى, والسيف الآمدي, وغيرهم في نفي الكيفية والتشبيه عنها, وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات, يحتذى فيه حذوه, ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لإثبات كيفية, فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

وقد نقل طائفة أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد. قال: والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك, فالظاهر الذي لا يليق إلا بالمخلوق غير مراد, وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد أنه هو المراد في أسماء الله تعالى وصفاته, مثل الحيّ, والعليم, والقدير, والسميع, والبصير؛ وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس.

وبيّن أنّ الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذى يليق بجلاله, ولا أقول فوقه كالمخلوق على المخلوق كما تقوله المشبهة, ولا يقال أنه لا فوق السموات ولا على العرش رب كما تقوله المعطلة الجهمية, بل يقال أنه فوق سمواته على عرشه, بائن من خلقه.

وتكلم على لفظ الجهة؛ وأنه معنى مشترك وعلى لفظ الحقيقة.

وسئل عن مسألة القرآن والصوت, فأجاب بالتفصيل, وكان أجاب به قديماً فقال: من قال أن صوت العبد بالقرآن ومداد المصحف قديم, فهو مخطىء ضال, ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم.

وما نقل عنهم أنهم يقولون ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارىء, والمداد الذي في المصحف, وهو مع ذلك قديم, فهذا كذب مفترى. ما قاله أحمد, وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه, وأصحاب مالك, والشافعي؛ والأشعري وغيرهم, أن من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع, فكيف بمن يقول صوتي به غير مخلوق, أو يقول صوتي به قديم, وحرّر الكلام فيها, وأنّ إطلاق القول بنفي الحرف بدعة, لم يتلكم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعينز

بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله, حروفه ومعانيه؛ والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدءاً؛ لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً, وأنّ الله تكلم بصوت, وذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي في الصحيحين. فأخذ نائب المالكي يقول: أنت تقول إن الله ينادي بصوت. فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمناً به, وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولاً عندك.

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم؟ يقولون: نعم. فيقول: فمن قال بقول النبيّ صلى الله عليه وسلم أيّ شيء يقال له. وقال له: كل شىء قلته من عندك قلته؟ فقال: بل أنقله جميعاً عن نبي الأمة صلى الله عليه وسلم, وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته, وأن أئمة الإسلام عليه, وأنا أناظر عليه, وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزاعاجاً عظيماً على نائب المالكي, والصفي الهندي, وأسكتهما سكوتاً لم يتكلما بعده بما يذكر, وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق.

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة, وأنهم لا

يقولون بنفي الجهة, ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله, وخصّ العرش بذلك لأنه أعظم المخلوقات, وإنّما جهلوا كيفية الاستواء, وأنه لا تعلم حقيقته؛ كما قال مالك رحمه الله: "الإستواء معلوم - يعني في اللغة -, والكيف مجهول, والإيمان به واجب, والسؤال عنه بدعة". فقال المالكي: ما كنا نعرف هذا.

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره من الكذب, والإختلاق, والتناقض, بما عليه (الحال) ما لا يوصف.

فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت من الأكاذيب, والإختلاقات, فتعلم ذلك.

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر, إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أنّ الشيخ فلاناً كتب عقيدة يدعو إليها, وأن بعض الناس أنكرها, فاليعقد له مجلس لذلك, والتطالع ما يقع, وتكشف أنت ذلك كشفاً شافياً وتعرفنا به.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته, وعلى الشيخ الإمام الكبير, العالم الفاضل, قرة العين عز الدين أفضل السلام. وكذلك كل فرد من الأهل, والأصحاب, والمعارف, والسلام.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية

في جواب ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبعمائة:

الحمد لله, نحمده, ونستعينه, ونستغفره, ونعوذ بالله من شرور أنفسنا, وسيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له, وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أرسله بالهدى ودين الحق, ليظهره على الدين كله, وكفى بالله شهيداً صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً.

أما بعد.... قد وصلت (الورقة) التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين القدوتين. أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه, وكتب في قلوبهم الإيمان, وأدخلهم مدخل صدق, وأخرجهم مخرج صدق, وجعلهم ممن ينصر به السلطان, سلطان العلم, والحجة, والبيان, والبرهان, وسلطان القدرة, والنصر بالسنان والأعوان. وجعلهم من أوليائه المتقين, وجنده الغالبين, لمن ناوأهم من الأقران, ومن أئمة المتّقين الذين جمعوا بين الصبر والإيقان؛ والله محقق ذلك ومنجز وعده في السر والإعلان, ومنتقم من حزب الشيطان لعباد الرحمن.

لكن بما اقتضته حكمته ومضت به سنته من الابتلاء والامتحان, الذي يخلص الله (به) أهل الصدق والإيمان, من أهل النفاق والبهتان؛ إذ قد دل كتابه على أنّه لابد من الفتنة لكل من الداعي إلى الإيمان, والعقوبة لذوي السيئات والطغيان, قال الله تعالى: (أحسب النّاس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنّا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين. أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون).

فأنكر سبحانه على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب, وأن مدعي الإيمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب. وأخبر في كتابه أن الصدق في الإيمان لا يكون إلا بالجهاد في سبيله, فقال تعالى: ﴿**قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا**﴾ إلى قوله: ﴿**إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون**﴾.

وأخبر في كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذي يعبد الله فيها على حرف, وهو الجانب والطرف الذي لا يستقر من هو عليه, بل لا يثبت الإيمان إلا عند وجود ما يهواه من خير الدنيا, قال تعالى: ﴿**ومن الناس من يعبد الله على حرف**﴾ الآية وقال تعالى: ﴿**أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**﴾ وقال تعالى: ﴿ **ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم**﴾ .

وأخبر سبحانه أنه عند وجود المرتدين فلا بد من وجود المحبين, المحبوبين, المجاهدين, فقال: ﴿**من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه**﴾ الآية.

وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان, الصابرون على الإمتحان, كما قال تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين. وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين. وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين. فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين**﴾.

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر والشكر, كان جميع ما يقضي الله له من القضاء خيراً له, كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيراً له, إن أصابته سراء فشكر, كان خيراً له, وإن أصابته ضراء فصبر, كان خيراً له), والصابر الشكور هو المؤمن الذي ذكره الله في غير موضع من كتابه.

ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال, وكل واحد من السراء والضراء في حقه يفضي إلى قبيح المآل؛ فكيف إذا كان ذلك في الأمور العظيمة التي هي من محن الأنبياء والصدّيقين, وفيها تثبيت أصول الدين, وحفظ الإيمان والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان.

فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه, كما يحب ربنا ويرضى, وكما ينبغي لكرم وجهه, وعز جلاله.

والله هو المسئول أن يثبتكم وسائر المؤمنين, بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة, ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة, وينصر دينه وكتابه, وعباده المؤمنين على الكافرين والمنافقين الذي أمرنا بجهادهم, والإغلاظ عليهم في كتابه المبين.

وأنتم فأبشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر في الصدور. وشأن هذه (القضية) وما يتعلق بها, أكبر مما يظنه من لا يراعي إلا جزئيات الأمور. ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي أن قلت: هذه (القضية) ليس الحق فيها لي, بل لله ولرسوله, وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها, وأنا لا يمكنني أن أبدل الدين, ولا أنكس راية المسلمين, ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان.

نعم يمكنني أن لا أنتصر لنفسي, ولا أجازي من أساء إليّ, وافترى عليّ, ولا أطلب حظي, ولا أقصد إيذاء أحد بحقي, وهذا كله مبذول منّي ولله الحمد, ونفسي طيبة بذلك, وكنت قد قلت له: الضرر في هذه (القضية) ليس عليّ بل عليكم, فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام الذين يبغضونه, ويبغضون أولياءه, والمجاهدين عنه, ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم.

وهم دبروا عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ودولتكم, وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار, وبعضهم مقيم بالشام وغيره؛ ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها, ولا أسمّي من دخل في ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان, فإن أذن في ذلك ذكرت لك ذلك, وإلاّ فلا يقال ذلك له, وما أقوله فاكشفوه أنتم. فاستعجب من ذلك وقال: يا مولانا ألا تسمي لي أنت أحداً؟. فقلت: وأنا لا أفعل ذلك, فإن هذا لا يصلح.

لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ودنياكم, وجعلوني إماماً تستراً لعلمهم بأني أواليكم, وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم, وسوف إنشاء الله ينكشف الأمر.

قلت له: وإلا فأنا على أي شيء أخاف! إن قُتلت كنت من أفضل الشهداء, وكان عليّ الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة, وكان علىّ من قتلني اللعنة الدائمة في الدنيا, والعذاب في الآخرة, ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قتلت لأجل دين الله, وإن حبست فالحبس في حقّي من أعظم نعم الله علي, ووالله ما أطيق أن أشكر نعمة الله علي في هذا الحبس, وليس لي ما أخاف الناس عليه, لا إقطاعي ولا مدرستي, ولا مالي ولا رياستي وجاهي.

وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال, وفسد دينكم الذي تنالون به سعادة الدنيا والآخرة, وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة.

وقلت: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء, والقضاة, والمشائخ, إخواني وأصحابي؛ أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط, وما زلت محسناً إليهم, فأي شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام. وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق أني قلت هذا له -, إن في المؤمنين من يسمع كلام المافقين ويطيعهم؛ وإن لم يكن منافقاً كما قال تعالى: ﴿**وفيكم سماعون لهم**﴾, وقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم: (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم).

والنفاق له شعب ودعائم كما أن للإيمان شعباً ودعائم, ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: (آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب, وإذا وعد أخلف, وإذا أؤتمن خان), وفيهما أيضاً أنه قال: (أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً, ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب, وإذا عاهد غدر, وإذا خاصم فجر, وإذا أؤتمن خان).

وقلت له: هذه القضية أكبر مما في نفوسكم, فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر. فقال: إلى بلاد التتر؟ فقلت: نعم, هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم, إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك.

وكان قد قال لي: فأنت تخالف المذاهب الأربعة. وذكر حكم القضاة الأربعة, فقلت له: بل الذي قلته عليه الأئمة الأربعة المذاهب, وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتاباً من كتب الحنفية والمالكية, والشافعية وأهل

الحديث, والمتكلمين والصوفية, كلها توافق ما قلته بألفاظه, وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها.

ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه, أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه. وكان لما أعطاني الدرج فتأملته, فقلت له: هذا كله كذب إلا كلمة واحدة, وهي أنه استوى على العرش حقيقة؛ لكن بلا تكييف ولا تشبيه. قلت: وهذا هو في (العقيدة) بهذا اللفظ, بلا تكيف ولا تمثيل, ولا تحريف ولا تعطيل. فقال: فاكتب خطك بهذا. قلت: هذا مكتوب قبل ذلك في (العقيدة), ولم أقل بما يناقضه, فأي فائدة في تجديد الخط؟!.

وقلت: هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه, غير واحد من العلماء المالكية, والشافعية, وأهل الحديث وغيرهم؛ وما في علماء الإسلام من ينكر ذلك إلا هؤلاء االخصوم.

قلت: فإن هؤلاء يقولون: ما فوق العرش رب يدعى, ولا فوق السماء إله يعبد, وما هناك إلاّ العدم المحض, والنفي الصرف, وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يُعرج به إلى الله تعالى؛ ولكن صعد إلى السماء ونزل, وأن الداعي لا يرفع يديه إلى الله. ومنهم من يقول أنّ الله هو هذا الوجود, وأنا الله, وأنت الله, والكلب, والخنزير, والعذرة! ويقول أنّ الله حال في ذلك.

فاستعظم ذلك وهاله أن أحداً يقول هذا, فقال: هؤلاء يعني ابن مخلوف وذويه؟. فقلت: هؤلاء ما سمعت كلامهم ولا خاطبوني بشيء, فما يحل لي أن أقول عنهم ما لم أعلمه, ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام وناظروني, وصرحوا لي بذلك, وصرّح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم.

وجعل الرجل في أثناء الكلام يصغي لما أقوله, ويعيه لمّا رأى غضبي, ولهذا بلغني من غير وجه أنه خرج فرحاً مسروراً بما سمعه مني, وقال: هذا على الحق, وهؤلاء قد ضيعوا الله, وإلا فأين هو الله؟! وهكذا يقول كل ذي فطرة سليمة. كما قاله جمال الدين الأخرم لذلك الكامل لما خاطبه الملك الكامل في أمر هؤلاء, فقال له الأخرم: هؤلاء قد ضيعوا إلهك, فاطلب لك إله تعبده.

ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حيّ حقيقة, عليم حقيقة, قدير حقيقة, سميع حقيقة, بصير حقيقة, إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته, وإنما ينكر ذلك الفلاسفة الباطنية. فيقولون: نطلق عليه هذه الأسماء, ولا نقول أنها حقيقة. وغرضهم بذلك جواز نفيها, فإنهم يقولون: لا حيّ حقيقة, ولا ميت حقيقة, ولا عالم ولا جاهل, ولا قادر ولا عاجز, ولا سميع ولا أصم.

فإذا قالوا أن هذه الأسماء مجاز, أمكنهم نفي ذلك, لأن علامة المجاز صحة نفيه, فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة, لزمه جواز إطلاق نفيه, فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة, فإنه يقول ليس الرحمن على العرش استوى, كما أنّ من قال إن لفظ الأسد للرجل الشجاع, والحمار للبليد ليس بحقيقة, فإنه يلزمه صحة نفيه, فيقول هذا ليس بأسد ولا بحمار, ولكنه آدمي.

وهؤلاء يقولون لهم لا يستوي الله على العرش كقول إخوانهم ليس هو بسميع, ولا بصير, ولا متكلم؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز, فيأتون إلى محض

ما أخبرت به الرسل عن الله سبحانه, يقابلونه بالنفي والرد كما يقابله المشركون بالتكذيب, لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقاً.

وقال الطلمنكي أحد أئمة المالكية - قبل ابن عبد البر, والباجى, وطبقتهما -, في كتاب (الوصول إلى معرفة الأصول): "أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى (وهو معكم أينماً كنتم) ونحو ذلك من القرآن أن ذلك علمه, وأن الله فوق السموات بذاته, مستو على العرش كيف شاء".

وقال أيضاً: "قال أهل السنة في قول الله تعالى: (الرحمن على العرش استوى), أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز". وقال ابن عبد البر في (التمهيد) - شرح الموطّأ, وهو أشرف كتاب صنف في فنه - لمّا تكلم على حديث النزول, قال: "هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته, وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة, وهو من حجتهم علىالمعتزلة في قولهم أنه في كل مكان, وليس على العرش".

قال: "والدليل على صحة ما قاله أهل الحق, قول الله تعالى: (الرحمن على العرش استوى), وقال: (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه), وقال: (تعرج الملائكة والروح إليه), وقال: (يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي) - وذكر آيات إلى أن قال - وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته, لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد, ولا خالفهم فيه مسلم.

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبي جعفر الهمداني, أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال: كان الله ولا عرش. فقال: يا أستاذ, دعنا من ذكر العرش, أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا, ما قال عارف قط يا الله إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو, لا تلتفت يمنة ولا يسرة. فضرب بيده على رأسه وقال: حيرّني الهمداني حيرّني الهمداني. أراد الشيخ أن إقرار الفطر بأن معبودها ومدعوها فوق هو أمر ضروري, عقلي, فطري, لم تستفده من مجرد السمع بخلاف الاستواء على العرش - بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام -, فإن هذا علم من جهة السمع.

ولهذا لا تعرف أيام الأسبوع إلا من جهة المقرين بالنبوات, فأمّا من لا يعرف ذلك كالترك المشركين, فليس في لغتهم أسماء أيام الأسبوع, وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة في يوم واحد في الأسبوع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (اليوم لنا, وغدا لليهود, وبعد غد للنصارى), - وبسط ابن عبد البر الكلام في ذلك إلى أن قال - وأما احتجاجهم بقوله تعالى: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم), فلا حجة فيه لهم لأن علماء الصحابة والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان, وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله".

قال أبو عمر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة, والإيمان بها وحملها علىالحقيقية لا على المجاز, إلا أنهم لا يكيفون شيئاً, ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع الجهمية, والمعتزلة, والخوارج, فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة, ويزعمون أن من أقر بها مشبّه, وهم - عند من أقر بها - نافون للمعبود, والحق ما نطق به كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهم أئمة الجماعة."

وقال أيضاً: "الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها, الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم, والتصديق بذلك, وترك التحديد والكيفية في شيء منه."

وقال السجزي في (الإبانة): "وأئمتنا كالثوري, ومالك, وابن عيينة, وحماد بن سلمة, وحماد بن زيد, وابن المبارك, والفضيل, وأحمد, وإسحاق, متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش, وأن علمه بكل مكان, وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش, وأنه ينزل إلى سماء الدنيا, وأنه يغضب ويرضى, ويتكلم بما شاء, فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم بريء, وهم منه برءاء."

وقال الشيخ عبد القادر في (الغنية): "أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه إلاختصار, فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد, أحد, صمد - إلى أن قال - وهو بجهة العلو مستو على العرش, محتو على الملك, محيط علمه بالأشياء."

قال: "ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان, بل يقال إنه في السماء على العرش -إلى أن قال- وينبغي إطلاق صفة الإستواء من غير تأويل, وأنه استواء الذات على العرش."

قال: "وكونه على العرش في كل كتاب أُنزل على كل نبيّ أرسل بلا تكييف."

وذكر الشيخ نصر المقدسي في كتاب (الحجة) عن ابن أبي حاتم قال: "سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً, وعراقاً, ومصر, وشاماً, ويماناً, فكان من مذاهبهم أن إلايمان قول وعمل, يزيد وينقص. والقرآن كلام الله منزل غير مخلوق بجميع جهاته - إلى أن قال - وأن الله على عرشه, بائن من خلقه, كما وصف نفسه في كتابه, على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف أحاط بكل شيء علماً."

وقال الشيخ نصر في أثناء الكتاب: "إن قال قائل: قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام من اتباع كتاب الله, وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وما أجمع عليه الأئمة, والعلماء, فأذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه.

فالجواب: أن الذي أدركنا عليه أهل العلم, ومن بلغني قوله من غيرهم, فذكر جمل اعتقاد أهل السنة وفيه: وأن الله مستو على عرشه بائن من خلقه كما قال في كتابه."

وقال أبو الحسن الكجي الشافعي في قصيدته المشهورة في السنة:

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب

وقال القرطبي - صاحب التفسير الكبير - في قوله تعالى: (ثم استوى على العرش الرحمن), قال: "هذه مسألة الاستواء, وللعلماء فيها كلام." فذكر قول المتكلمين ثم قال: "كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة, ولا ينطقون بذلك, بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله كما نطق به كتابه, وأخبرت به رسله."

قال: "ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة, وإنما جهلوا كيفية الإستواء فإنه لا تعلم حقيقته." ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً: "وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآى والأخبار, والفضلاء الأخيار,

أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه, وعلى لسان نبيه, بلا كيف بائن من جميع خلقه, هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم."

ولما اجتمعنا بدمشق, وأحضر فيمن أحضر كتب أبي الحسن الأشعري, مثل (المقالات, والإبانة), وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر, وابن فورك, والبيهقي, وغيرهم وأحضر كتاب (الإبانة), وما ذكر ابن عساكر في كتاب (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري), وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي, وقال فيه: "فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة, والقدرية, والجهمية, والحرورية, والرافضة, والمرجئة, فعرفونا قولكم الذي به تقولون.

قيل له: قولنا التمسك بكتاب الله, وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم, وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون, وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضّر الله وجهه, ورفع درجته, وأجزل مثوبته قائلون, ولما خالف قول مجانبون لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال, وأوضح به المنهاج, وقمع به بدع المبتدعين, وزيغ الزائغين, وشك الشاكين."

وذكر الإعتقاد الذي ذكره في (المقالات) عن أهل السنة, ثم احتج على أبواب الأصول, مثل مسألة (القرآن, والرؤية, والصفات) ثم قال:

باب ذكر الإستواء

"فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: بأن الله مستو على عرشه كما قال سبحانه: (الرحمن على العرش استوى), وقال: (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه), وقال سبحانه: (بل رفعه الله إليه), وقال فرعون: (يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً), كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات.

وقال: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض), والسموات فوقها العرش, وإنما أراد العرش الذي هو على السموات, ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال: (وجعل القمر فيهن نوراً), لم يرد أن القمر يملأهن جميعاً وأنه فيهن جميعاً. ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش."

قال: "وقد قال قائلون من المعتزلة, والجهمية, والحرورية, إن معنى قوله: (الرحمن على العرش استوى) أي استولى, وملك, وقهر, والله في كل مكان, وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق."

قال: "ولو كان كما قالوا, كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة السفلى؛ لأن الله قادر على كل شيء, وقدّر ذلك - وساق الكلام إلى أن قال - ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها, ما نقله أهل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: (ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر) ثم ذكر الأحاديث. وقال تعالى: ﴿**يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا**﴾."

قال: "وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء, وذكر دلائل - إلى أن قال - كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه, ولا خلقه فيه, وأنه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. جلّ عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة, ولا أوجبوا له بذكرهم إياه

وحدانية؛ إذ كان كلامهم يؤل إلى التعطيل, وجميع أوصافهم على النفي في التأويل, يريدون بذلك فيما زعموا التنزيه, ونفي التشبيه, فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفي والتعطيل."

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف, وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية, وما يعارض ذلك أيضاً من حجج النفاة, والجواب عنها.

وقد كتبت في هذا ما يجيء عدة مجلدات, وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها, وحججها الشرعية والعقلية, واستوعبت ما ذكره الرازي في كتاب (تأسيس التقديس, ونهاية العقول), وغير ذلك حتى أتيت على مذاهب الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو, وغير المشائين متقدميهم ومتأخيرهم, كأفضل متأخريهم ابن سينا, وأوحدهم في زمانه أبي البركات, وذكرت حججهم. فإني أعلم أن هذا الباب قد كثر فيه الإضطراب, وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء لتعارض الأدلة عندهم, وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة, وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة, مع ما يجيء في ضمن ذلك من أصول عظيمة, وقواعد جسيمة.

من أولها - وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس - من تقرير استدارة الأفلاك, فإني قررت ذلك, وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك, مثل ابن المنادي, وابن حزم, وابن الجوزي, وما يتعلق بذلك من الأمور الحسابية السمعية من الكتاب والسنة, إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه.

وأيضاً لما كنت في البرج, ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا الحموية, وأرسلت إلي, وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة, وأنا كنت من أعظم الناس تأليفا لقلوب المسلمين, وطلباً لاتفاق كلمتهم, واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله, وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة, وبيّنت لهم أن الأشعري كان من أجلّ المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رحمه الله, ونحوه, المنتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو اسحاق الشيرازي: "إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة, وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز, وأبي الحسن التميمي, ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم, بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين؛ لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقة وأصوله, وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل, واتبع لها فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب, كان أعلم بالمعقول والمنقول."

وكنت أقرر هذا للحنبلية, وأبين أن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب, فإنه تلميذ الجبائي, ومال إلى طريقة ابن كلاب, وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة, ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى, وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد, وابن التبان المعتزليين, ثم تاب من ذلك, وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر. وكما أن في أصحاب

أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه, فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد, بل في جميع الطوائف من هو كذلك.

ولما أظهرت كلام الأشعري ورآه الحنبلية قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق, وفرح المسلمون باتفاق الكلمة. وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه, أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري, فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد, تفرقت الكلمة, ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم.

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه, لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي, ولا انتصرت لذلك, ولا أذكره في كلامي, ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين, إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة, يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك. وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم, وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف.

هذا مع أني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني, أني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية, إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة, وفاسقاً أخرى, وعاصياً أخرى, وأني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها, وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية, والمسائل العملية.

وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل, ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر, ولا بفسق ولا معصية, كما أنكر شريح قراءة من قرأ (بل عجبت ويسخرون). وقال: إن الله لا يعجب. فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه, كان عبدالله أعلم منه, وكان يقرأ: (بل عجبتُ).

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه, وقالت: (من زعم أن محمداً رأى ربه, فقد أعظم على الله الفرية.) ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها, إنه مفتر على الله, وكما نازعت في سماع الميت كلام الحي, وفي تعذيب الميت ببكاء أهله وغير ذلك.

وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال, مع اتفاق أهل السنة على أن الطائفتين جميعا مؤمنتان, وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم, لأن المقاتل وإن كان باغياً فهو متأول, والتأويل يمنع الفسوق.

وكنت أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا, فهو أيضاً حق, لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين. وهذه أول مسئلة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار, وهي مسألة (الوعيد), فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة, كقوله: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) الآية, وكذلك سائر ما ورد من فعل كذا فله كذا, فإن هذه مطلقة عامة.

وهي بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا فهو كذا, ثم الشخص المعين يلتغى حكم الوعيد فيه بتوبة, أو حسنات ماحية, أو مصائب مكفرة, أوشفاعة مقبولة.

والتكفير هو من الوعيد, فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم, لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام, أو نشأ ببادية

بعيدة, ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة. وقد يكون الرّجل لم يسمع تلك النصوص, أو سمعها ولم تثبت عنده, أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً, وكنت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني, ثم اسحقوني, ثم ذروني في اليم, فوالله لإن قدر الله علي, ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين. ففعلوا به ذلك, فقال الله له: (ما حملك على ما فعلت؟) قال: خشيتك. فغفر له.

فهذا رجل شك في قدرة الله, وفي إعادته إذا ذري, بل اعتقد أنه لا يعاد. وهذا كفر باتفاق المسلمين, لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك, وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه, فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد, الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم, أولى بالمغفرة من مثل هذا.

فصل:

ما ذكرتم من لين الكلام, والمخاطبة بالتي هي أحسن, فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالا لهذا, لكن كل شيء في موضعه حسن, وحيث أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه علىالكتاب والسنة, فنحن مأمورون بمقابلته, لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن. ومن المعلوم أن الله تعالى يقول: (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين), فمن كان مؤمناً فإنه الأعلى بنص القرآن.

وقال: (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين), وقال: (إنّ الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذلين كتب الله لأغلبن أنا ورسلي), والله محقق وعده لمن هو كذلك, كائناً من كان.

ومما يجب أن يعلم, أنه لا يسوغ في العقل, ولا الدين, طلب رضى المخلوقين لوجهين:

أحدهما: أنّ هذا غير ممكن كما قال الشافعي رضي الله عنه: "الناس غاية لا تدرك, فعليك بالأمر الذي يصلحك, فالزمه ودع ما سواه ولا تعانه."

والثاني: أنّا مأمورون بأن نتحرى رضى الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿ و**الله ورسوله أحق أن يرضوه**﴾. وعلينا أن نخاف الله, فلا نخاف أحداً إلا الله, كما قال تعالى: ﴿**فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين**﴾, وقال: ﴿**فلا تخشوا الناس واخشون**﴾, وقال: ﴿**فإياي فارهبون**﴾ ,﴿**وإياي فاتقون**﴾, فعلينا أن نخاف الله, ونتقيه في الناس, فلا نظلمهم بقلوبنا, ولا جوارحنا, ونؤدي إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا؛ ولا نخافهم في الله, فنترك ما أمر الله به ورسوله خيفة منهم, ومن لزم هذه الطريقة, كانت العاقبة له كما كتبت عائشة إلى معاوية:

(أما بعد... فإنه من التمس رضى الناس بسخط الله, سخط الله عليه, وأسخط عليه الناس, وعاد حامده من الناس ذاماً, ومن التمس رضى الله بسخط الناس, رضي الله عنه, وأرضى عنه الناس).

فالمؤمن لا تكون فكرته وقصده إلا رضى ربه, واجتناب سخطه والعاقبة له, ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا مع أن المرسل فرح بهذه الأمور جوانيه في الباطن, وكلما يظهره فإنه مراءاة لقرينه, وإلاّ فهما في الباطن متباينان, وثم أمور تعرفها خاصتهم,

ويكفيك الطيبرسي قد تواتر عنه الفرح والإستبشار بما جرى, مع أنه المخاصم المغلظ عليه.

وهذا سواء كان أو لم يكن, الأصل الذي يجب اتباعه هو الأول, وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تبدؤهم بقتال, وإن أكثبوكم فارموهم بالنبل) على الرأس والعين ولم نرم إلا بعد أن قصدوا شرنا, وبعد أن أكثبونا, ولهذا نفع الله بذلك.

فصل:

ذكرتم من أني أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين, فهذا لا يصلح, بل فيه ضرر على ذلك الشخص وعليّ, وفساد عام, وذلك أنكم تعلمون أن القاضي بدر الدين, إني كنت من أعظم الناس موالاة له, ومناصرة ومعاونة له, ومدافعة لأعدائه عنه في أمور متعددة, بل ما أعلم أحداً أكثر فيّ مخالصة له ومعاونة, وذلك لله وحده, لا لرغبة, ولا لرهبة مني.

وقطعة قوية مما حصل لي من الأذى بدمشق, وبمصر أيضاً, بسبب انتصاري له ولنوابه, مثل الزرعي, والتبريزي, وغيرهما من حاشيته, وتنويهي بمحاسنه في مصر أيضاً قد عرفت بذلك, فإنه حزب الردي وغيره يعاودني على ذلك.

والله يعلم أن منزلته عندي, ومكانته من قلبي, ليست قريبة من منزلة غيره, فضلاً عن أن تكون مثلها, وحاشا لله أن يشبه بدر الدين بمن فرّق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة. وفي سنن أبي داود عن عائشة قالت: (أمرنا رسول الله أن ننزل الناس منازلهم).

وعندي من أظلم الناس, من يقرن بينه وبين غيره, في مرتبة واحدة بالشام أو بمصر, وما زال بدر الدين مظلوماً بمثل هذا من الأقران, وأنا أعتقد من أعظم ما أتقرب به إلى الله, نصره وموالاته ومعاونته, أنتم تعرفون في هذا خصوصاً بهذه الديار, فإنه ينبغي أن تكون معاونة له, ومناصرة له, أكثر مما كانت بالشام؛ لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه, والكذب والفجور ما ليس في غيرهم.

فأنا أحب وأختار كلما فيه علو قدره في الدنيا والدين, ولا أحب أن أجعله غرضاً لسهام الأعداء. بل ما عملت معه ومع غيره, وما أعمل معهم فأجري فيه على الله الذي يقول: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره).

ولهذا لما ذكر الطبيرسي القضاة وأجملهم, قلت له: إنما دخل في هذه القضية ابن مخلوف, وذاك رجل كذاب فاجر, قليل العلم والدين. فجعل يتبسم لما جعلت أقول هذا, كأنه يعرفه, وكأنه مشهور بقبح السيرة.

وقلت: ما لابن مخلوف والدخول في هذا؟ هل ادعى أحد على دعوى مما يحكم به؟ أم هذا الذي تكلمت فيه هو من أمر العلم العام؟ مثل تفسير القرآن, ومعاني الأحاديث, والكلام في الفقه وأصول الدين, وهذه المرجع فيها إلى من كان من أهل العلم بها, والتقوى لله فيها؛ وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك, تكلم فيها من هذه الجهة, وإذا عزل الحاكم لم ينعزل ما يستحقه من ذلك, كالإفتاء ونحوه, ولم يقيد الكلام في ذلك بالولاية.

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك, ولا التقوى فيه, لم يحل له الكلام فيه؛ فضلاً عن أن يكون حاكماً, وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك, ولا التقوى فيه.

قلت: فأما القاضي بدر الدين, فحاشا لله, ذاك فيه من الفضيلة, والديانة, ما يمنعه أن يدخل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهاً.

قلت: ومن أصرّ على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف, هو حكم شرع محمد صلى الله عليه وسلم, فهو بعد قيام الحجة عليه كافر, فإن صبيان المسلمين يعلمون بالإضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ولا النصارى فضلاً عن المسلمين!.

وذكرت له بعض الوجوه الذي يعلم بها فساد هذا الحكم, وهي مكتوبة مع الشرف محمد, وكذلك نزهت القاضي شمس الدين السروجي, عن الدخول في مثل هذا الحكم.

وقلت له: أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي؛ وإنما كان مقصودكم دفع ما سمعتوه من تهمة الملك, ولما علمت الحكام أن في القضية أمر الملك, أحجموا, وخافوا من الكلام خوفاً يعذرهم الله فيه, أو لا يعذرهم. لكن لولا هذا لتكلموا بأشياء, ولو كان هذا الحكم شاذاً, أو فيه غرض لذي سيف لكان عجائب.

فقالوا: يا مولانا, من يتكلم في أمر الملك, نحن ما نتكلم, دعنا من الكلام في الملك. فقلت: أيها النائم, أخليكم من الملك, وهذه الفتنة, التي قد ملأتم بها الدنيا, هل أثارها إلا ذلك؟!, ونحن قد سمعنا هذا بدمشق, لكن ما اعتقدنا أن عاقلاً يصدق بذلك.

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة الملك, إذا ذكر لهم بعض ما يقوله المنازعون لي يستعظمونه جداً, ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة, فإن الله سبحانه يقول: (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً) فيعلم أني لو أطلب هذا, ذهبت الطيور بي وببدر الدين كل مذهب, وقيل أن بيننا في الباطن إتفاقات. فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله, وهو يعمل بموجب دينه.

وأيضاً فبدر الدين لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم - ما يفعله مثل هؤلاء -, رجل له منصب وله أعداء, وأنا ولا حول ولا قوة إلا بالله, فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه, وما بقي إلا نصر الله الذي وعد به رسوله, والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

وأيضاً فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحاكم أولاً, فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعي عليه أن يختار حكم حاكم معين, بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل, وإن لم يتعلق بالحاكم, فذاك أبعد.

وأيضاً فأنا لم يدع علي دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق, مثل قتل أو قذف أو مال ونحوه؛ بل في مسائل العلم الكلية, مثل التفسير, والحديث, والفقه وغير ذلك. وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة, وفيه ما تنازعت فيه. والأمة إذا تنازعت في معني آية أو حديث أو حكم خبري أو طلبي, لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتاً بمجرد حكم حاكم, فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة, ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأنّ قوله تعالى: (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) هو الحيض والإطهار, ويكون هذا حكماً يلزم جميع الناس قوله, أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى: (أو لامستم النساء) هو الوطىء؛ والمباشرة فيما دونه, أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو الأب والسيد وهذا لا يقوله أحد.

وكذلك الناس إذا تنازعوا في قوله: (الرحمن على العرش استوى), فقال: هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش, ومعنى الإستواء معلوم, ولكن كيفيته مجهولة. وقال قوم: ليس فوق العرش رب, ولا هناك شيء أصلاً, ولكن معنى الآية, أنه قدر على العرش ونحو ذلك, لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين, وفساد الآخر مما فيه فائدة.

ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول, وكذلك باب العبادات مثل كون مس الذكر ينقض أولاً, وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها, والفجر يقنت فيه دائماً أولاً, أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك.

والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين: إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة, واتفق عليه سلف الأمة لقوله تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول). وإذا تنازعوا فهم كلامهم إن كان ممّن يمكنه فهم الحق, فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة, دعى الناس إليه, وأن يقر الناس على ما هم عليه, كما يقرهم على مذاهبهم العملية.

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة, تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة كبدعة الخوارج, والروافض والقدرية والجهمية, فهذه على السلطان إنكارها, لأن علمها عام, كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش, والخمر, وترك الصلاة ونحو ذلك.

ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة, حتى يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئاً عند الجهال لكلام أهل العلم والسنة, حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء, فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله, وتبيينها حتّى تكون العقوبة بعد الحجة.

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة قال تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً). ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الامام يراسلهم, فإن ذكروا شبهة بينها, وإن ذكروا مظلمة أزالها, كما أرسل علي ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم, حتى رجع منهم أربعة آلاف, وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج فناظرهم, حتى ظهر لهم الحق وأقروا به, ثم بعد موته نقض غيلان القدري التوبة فصلب.

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة, فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين, ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك؛ إلاّ اذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها, فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواءاً, وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم.

نعم الولاية قد تمكنه من قول حق, ونشر علم, قد كان يعجز عنه بدونها, وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه. نعم للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو, ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصاً به, كان مما يحكم فيه الحكام؛ وإن كان من الأقوال العامة, كان من باب مذاهب الناس. فأما كون هذا القول ثابت عند زيد ببينة أو إقرار أو خط, فهذا يتعلق بالحكام.

ولا ريب أن مثل بدر الدين من أعدل الناس, وأحبهم في أهل الصدق والعدل, ومن أشهد الناس بغضاً لشهود الزور, ولو كان متمكناً منهم لعمل أشياء, فهذا لو احتيج فيه إلى مثل بدر الدين, لكان هو الحاكم الذي ينبغي أن يتولاّه, دون من هو مشهور بالفجور.

لكن هذه المحاضر التي عندهم ما تساوي مدادها, وهم يعرفون كذبها وبطلانها, وأنا لا أكره المحاقه عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل؛ فإن كان يجيب إلى ذلك فيا حبذا, لكني أخاف أن يحصل له أذى فيّ بالقدح في بعض الناس, فهو يستخير الله فيما يفعله, والله يخير له في جميع الأمور.

بل أختار أنا وغيري المحاقة على ذلك عند بعض نوابه, كالقاضي جمال الدين الزرعي, فإنه من عدول القضاة, وإلا فبدر الدين أجلّ قدراً من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجاً إلى ذلك. فأما والأمر ظهر عند الخاصة والعامة فلا يحتاج إليه كما قلت للطيبرسي: الكتاب من السلطان الذي كتب على لسان السلطان, وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الكذب, ومخالفة الشريعة, أمور عظيمة بنحو عشرة أوجه, والكتاب الذي كتب على لسان غازان, كان أقرب إلى الشريعة من هذا الكتاب الذي كتب على لسان السلطان. وسواء بأن فعل ذلك أو لم يفعله, فإني أعتقد وأدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى, وعلى نفوذ صدقه, وعدله, دون كذب الغير وظلمه, وعلى رفع قدره على الغير من أعظم الواجبات, ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أرسل إلي الشيخ نصر يعرض علي إن كنت أختار إحضار المحاضر, لأتمكن من القدح فيها.

فقلت له في الجواب: هي أحقر, وأقل من أن يحتاج دفعها إلى حضورها فإني قد بينت بضعة وعشرين وجها أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين, أهل المذاهب الأربعة وغيرهم.

فصل:

وما ينبغي أن تعلمه أن القوم مستضعفون عن المحاقة إلى الغاية - ابن مخلوف وغيره - وقد أداروا الرأي بينهم, وعلموا أنهم عند المحاقة مقهورون متهوكون.

والطيرسي طلب مني غير مرة ترك المحاقة, فقلت له: أنا ما بغيت على أحد, ولا قلت لأحد وافقني على اعتقادي, وإلاّ فعلت بك, ولا أكرهت أحدا بقول ولا عمل, بل ما كتبت في ذلك شيئاً قط, إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل, واحتراقه, وكثرة مراجعته, ولا عادتي مخاطبة الناس في هذا ابتداء.

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه, وأكرهوهم عليه, فيبينون للناس ما الذي أمروهم به, وما الذي نهوهم عنه, فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله فالسمع والطاعة لله ولرسوله, ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله. وإن كانوا أمروا بحق وباطل, ونهوا عن حق وباطل, وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها, كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين, وكان الحاكم بذلك من القاضيين الذين في النار, ولم تجز طاعتهم في ذلك بل تحرم.

وأنا لو شئت المحاقة كانت أمور عظيمة, لكن من أنكر شيئاً مما قلته فليقل أني أنكر كذا وكذا, ويكتب خطه بما أنكره, ويوجه إنكاره له, وأنا أكتب خطي بالجواب, ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين, شرقاً وغرباً, وأنا قائل ذلك. وقد قلت قبل ذلك بدمشق هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئاً, بل من أنكر شيئا فاليكتب خطه بما أنكره, وبحجته, وأنا أكتب خطي بجواب ذلك, ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين, فهذا هو الطريق في الأمور العامة.

وأما الألفاظ التي لا تكتب فيكثر فيها التخليط, والزيادة والنقصان, كما قد وقع وقد قلت فيما قلته للطيبرسي: هذا الأمر الذي عملتموه فساد في ملتكم ودولتكم, وشريعتكم والكتاب السلطاني, الذي كتب على لسان السلطان, فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة, تزيد على عشرة أوجه.

وكتاب (غازان) الذي قرىء على منبر الشام, أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذي كتب على لسان سلطان المسلمين, وقرىء على منابر الإسلام. فإذا كان بحضورهم يكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة, ويبدل دين الإسلام, فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم؟ وكذلك أرسلت مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول: هذا الإعتقاد عندكم وهو الذي بحثه علماء الشام, فمن كان منكر منه شيئاً فليبيّنه.

ومما يجب أن يعلم أن الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان؛ إذ ليس لأحد أن يلزم أحداً بشيء, ولا يحظر على أحد شيئاً بلا حجة خاصة, إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلّغ عن الله, الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم وما لم تدركه, وخبره مصدق فيما علمناه وما لم نعلمه, وأما غيره إذا قال هذا صواب أو خطأ, فإن لم يبيّن ذلك بما يجب به اتباعه, فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالماً بما ينكره وما يقدر الناس عليه, فليس لأحد من خلق الله كائناً من كان أن يبطل قولاً أو يحرم فعلاً إلا بسلطان الحجة, وإلا كان ممن قال الله فيه: (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه), وقال فيه: (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آتاهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار).

هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني, فإنه وإن تعدى حدود الله فيّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية, فأنا لا أتعدى حدود الله فيه, بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل, وأجعله مؤتماً بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للناس, حاكماً فيما اختلفوا فيه, قال الله تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) وقال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية, وقال تعالى: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط).

وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه, والله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون. وقال تعالى: (وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً إن الله بما يعملون محيط).

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاؤا من حجج عقلية أو سمعية, فأنا أجيبهم إلى ذلك كله, وأبيّنه بياناً يفهمه الخاص والعام, أن الذي أقوله هو الموافق لضرورة العقل والفطرة, وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة, وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول, فلو كنت أنا المبتدىء بالإنكار والتحديث بمثل هذا, لكانت الحجة متوجهة عليهم, فكيف إذا كان الغير هو المبتدىء بالإنكار, (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) الآيتين, (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين أنهم لهم المنصورون وإنّ جندنا لهم الغالبون), (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته, وعلى سائر الجماعة, وتخص بدر الدين بأكرم تحية وسلام, وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت؛ فإنه كان يقول في بعض الأمور: ما عن المحبوب سر محجوب. وبشّر بكل ما يسر الله به عباده المؤمنين, وينتقم به من الكافرين والمنافقين, فإني أعرف جملاً مما يتجرعه هو وذووه من أهل الترؤس بالباطل من ذوي الكذب والمحال.

والله ناصر دينه, وناصر عباده المؤمنين على مناويهم بالباطل, لكن ليس هذا موضع الأخبار بتفاصيل سارة.

والحمد لله رب العالمين, وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره, ونعوذ بالله من شرور أنفسنا, ومن سيئات أعمالنا, من يهد الله فلا مضل له, ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله, ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً.

أما بعد.... فقد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها إخبارك الشيخ باجتماع الرسول بي وما أخبرته من الكلام, وأن الشيخ قال: اعلم أنّي والله, قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا إلى آخره.

وأنه قال: تجتمع بالشيخ وتتفق معه على ما يراه هو ويختاره, إن يكن كما قلت أو غيره, فتسلم عليه, وتقول له: أمّا هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلاً, ولست فيها إلا واحداً من المسلمين, لي ما لهم وعلي ما عليهم, وليس لي ولله الحمد حاجة إلى شيء معين يطلب من المخلوق, ولا في ضرر يطلب زواله من المخلوق, بل أنا في نعمة من الله سابغة, ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها.

ولكن علي أن أطيع الله ورسوله, وأطيع أولي الأمر إذا أمروني بطاعة الله, فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. هكذا دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه أئمة الأمة, قال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً).

وقد ثبت في الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الله), (إنما الطاعة في المعروف), وأن أصبر على جور الأئمة, وأن لا أخرج عليهم في فتنة, لما في الصحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه, فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات, فميتته جاهلية).

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول أو أقوم بالحق حيث ما كنت, لا أخاف في الله لومة لائم, كما أخرجا في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في يسرنا وعسرنا, ومنشطنا ومكرهنا, وأثرة علينا, وأن لا ننازع الأمر أهله, وأن نقول - أو نقوم - بالحق حيث ما كنّا, لا نخاف في الله لومة لائم). فبايعهم على هذه الأصول الثلاثة الجامعة وهي:

1 - الطاعة في طاعة الله وإن كان الآمر ظالماً.
2 - وترك منازعة الأمر أهله.
3 - والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق.

والله سبحانه قد أمر في كتابه عند تنازع الأمة بالرد إلى الله ورسوله؛ لم يأمر عند التنازع إلى شيء معين أصلاً. وقد قال الأئمة: "إن أولي الأمر صنفان: العلماء, والأمراء." وهذا يدخل فيه مشائخ الدين, وملوك المسلمين, كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر, كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات, ويرجع إليهم في معاني القرآن والحديث والأخبار عن الله, وكما يطاع هؤلاء في الجهاد وإقامة الحد, وغير ذلك ممّا يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها.

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة, فإن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة, وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسنة.

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره. وكنتَ تبلغني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبلغني. وقد رأيت وسمعت موافقتي على كل ما فيه طاعة الله ورسوله, وعدم التفاتي إلى المطالبة بحظوظي, أو مقابلة من يؤذيني, وتيقنت هذا منّي, فما الذي يطلب من المسلم فوق هذا, وأشرت بترك المخافة ولين الجانب, وأنا مجيب إلى هذا كله.

فجاء الفتاح أولاً فقال: يسلم عليك النائب, وقال: إلى متى يكون المقام في الحبس؟ أما تخرج؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟. وعلمت أن الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة لأمور لا تخفى, فقلت له: سلم على النائب وقل له: أنا ما أدري ما هذه الكلمة, وإلى الساعة لم أدر على أي شيء حبست ولا علمت ذنبي؟ وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك, بل يرسل من ثقاته الذين يفهمون ويصدقون أربعة أمراء, ليكون الكلام معهم مضبوطاً عن الزيادة والنقصان. فأنا قد علمت ما وقع في هذه القصة من الأكاذيب.

فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته, لكن ذكر لي أنه يقال له علاء الدين الطيبرسي, ورأيت الذين عرفوه, أثنوا عليه بعد ذلك خيراً وذكروه بالحسنى, لكنه لم يقل ابتداء من الكلام ما يحتمل الجواب بالحسنى؟ فلم يقل الكلمة التّي أنكرت كيت وكيت, ولا أستفهم هل أنت مجيب إلى كيت وكيت؟!.

ولو قال ما قال من الكذب علي والكفر والمجادلة, على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحسنى لفعلت ذلك, فإن الناس يعلمون أني من أطول الناس روحاً وصبراً على مر الكلام, وأعظم الناس عدلاً في المخاطبة لأقل الناس, دع لولاة الأمور.

لكنه جاء مجيء المكره على أن أوافق إلى ما دعا إليه, وأخرج درجاً فيه من الكذب والظلم والدعاء إلى معصية الله, والنهي عن طاعته ما الله به عليم, وجعلت كلما أردت أن أجيبه وأحمله رسالة يبلغها, لا يريد أن يسمع شيئاً من ذلك ويبلغه, بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر, والتزام عدم العود إليه.

والله تعالى يقول: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن, بل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لعروة بن مسعود بحضرة

النبي صلى الله عليه وسلم لما قال: (- إني لأرى أوباشاً من الناس خليقاً أن يفروا ويدعوك -. امصص بضر اللات, أنحن نفر عنه وندعه؟!).

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا وقد قال تعالى: (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين), فمن كان مؤمناً فهو الأعلى كائناً من كان, ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى: (إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذلين).

وأنا أو غيري من أي القسمين كنت, فإن الله يعاملني وغيري بما وعده, فإن قوله الحق, (وعد الله لا يخلف الله وعده), فقلت له في ضمن الكلام: الحق في هذه القصة ليس لي, ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين, من شرق الأرض إلى غربها, وأنا لا أعني تبديل الدين وتغييره, وليس لأجلك أو أجل غيرك أرتد عن دين الإسلام, وأقر بالكفر والكذب والبهتان, راجعاً عنه أو موافقاً عليه.

ولما رأيته يلحّ في الأمر بذلك, أغلظت عليه في الكلام, وقلت: دع هذا الفشار, وقم رح في شغلك, فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني - وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلى الباب المطبق -. فقلت أنا: افتحوا لي الباب حتى أنزل. يعني فرغ الكلام, وجعل غير مرة يقول لي: أتخالف المذاهب الأربعة. فقلت: أنا ما قلت إلا ما يوافق المذاهب الأربعة, ولم يحكم على أحد من الحكام إلا ابن مخلوف, وأنت كنت ذلك اليوم حاضراً.

وقلت له: أنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت له: أنت خصمي, فكيف تحكم علي؟! فقال: كذا. ومد صوته, وانزوى إلى الزاوية, وقال: قم قم. فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس, ثم جعلت أقول: أنا وإخوتي غير مرة أنا أرجع وأجيب وإن كنت أنت الحاكم وحدك فلم يقبل ذلك مني.

فلما ذهبوا بي إلى الحبس, حكم بما حكم به, وأثبت ما أثبت, وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به, فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى: دع المسلمين, إن هذا حبس بالشرع. فضلاً عن أن يقال شرع محمد بن عبد الله, وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالإضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله.

وهذا الحاكم هو وذووه دائماً يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله, وهذا الحكم مخالفاً لشرع الله الذي أجمع المسلمون عليه من أكثر من عشرين وجهاً.

ثم النصارى في حبس حسن, يشركون فيه بالله, ويتخذون فيه الكنائس, فياليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى! ويا ليتنا سوينا بالمشركين وعباد الأوثان! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان. فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بهذا.

وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام, غير الكذب والبهتان, ومن قال: إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين.

وقلت له في ضمن الكلام: أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم, وأنت حاضر في البلد غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم, لم يكن للحاكم أن يحكم عليكم في غيبتك هذا في الحقوق فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين.

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة, ذلك اليوم كذب علي في أكثر ما قاله, وهذه الورقة التي أمر بكتابتها أكثرها كذب, والكتاب السلطاني الذي كتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه, وفيه من الكذب على المجلس الذي عقد أمور عظيمة, قد علمها الخاص والعام. فإذا كان الكتاب الذي كتب على لسان السلطان, وقرىء على منابر الإسلام, أخبر فيه عن أهل المجلس من الأمراء والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان, فكيف فيما غاب عنهم؟.

قلت: وهو دائماً يقول عني أني أقول: إن الله في زاوية ولد ولداً, وهذا كله كذب, وشهرته بالكذب والفجور يعلمه الخاص والعام. فهل يصلح مثل هذا أن يحكم في أصول الدين, ومعاني الكتاب والسنة, وهو لا يعرف ذلك؟! ورأيته هنا يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته, فكأن سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين.

وأخذ يقول لي: هذه المحاضر, ووجدوا بخطك. فقلت: أنت كنت حاضراً ذلك اليوم, هل أراني أحد ذلك اليوم خطأ أو محضراً؟, أو قيل لي شهد عليك بكذا, أو سمع لي كلام؛ بل حين شرعت أحمد الله وأثنى عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم), منعوني من حمد الله وقالوا: لا تحمد الله بل أجب.

فقلت لابن مخلوف: ألك أجيب أو لهذا المدعي؟ وكان كل منهما قد ذكر كلاماً أكثره كذب, فقال: أجب المدعي. فقلت: فأنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء القضاة؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت: فأنت خصمي, فكيف يصح حكمك عليّ, فلم تطلب مني الإستفسار عن وجه المخاصمة, فإن هذا كان خصماً من جوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين. ثم قلت: أما ما كان بخطي فأنا مقر عليه.

وأما المحاضر, فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة, تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين, والذي شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به.

وهذا القاضي شرف الدين ابن المقدسي, قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: أنا على عقيدة فلان. حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة فقال قدامهم: أنا أموت على عقيدتك يا فلان, لست على عقيدة هؤلاء. يعني الخصوم, وكذلك القاضي شهاب الدين الخولي غير مرة يقول في قفاك: أنا على عقيدته.

والقاضي إمام الدين قد شهد على العدول أنه قال: ما ظهر في كلامه شيء, ومن تكلم فيه عزرته. وقال لي في أثناء كلامه: فقد قال بعض القضاة إنهم أنزلوك عن الكرسي. فقلت: هذا من أظهر الكذب الذي يعلمه جميع الناس, ما أنزلت من الكرسي قط, ولا استنابني أحد قط عن شيء ولا استرجعني.

وقلت: قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشائخ الشام, وسادات الإسلام, والكتاب الذي فيه كلام الحكام الذين هم خصومي كجمال الدين المالكي, وجلال الدين الحنفي, وما ذكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر. وقول المالكي ما بلغني قط أنه استنيب, ولا منع من فتيا, ولا أنزل, ولا كذا ولا كذا, ولا ثبت عليه عندي قط شيء يقدح في دينه, وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتي.

وأما الشهادات ففيها أمور عظيمة فتدبروها, فكيف وشهود المحضر فيهم من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة!!.

فصل:

معترض ذكرت في ورقتك, أنك قلت للشيخ: في نفسي أن تطلب لي المحاضر, حتى ينظر هو فيها, فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون؛ وهذا مما لا حاجة إليه أصلاً, وهذه المحاضر, أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها, فإني قد بينت ببضع وعشرين وجها, أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين, المذاهب الأربعة, وسائر أئمة الدين.

وقلت للرسول: ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه, مثل تفسير القرآن, وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم, ومقالات السلف, وأصول الدين التي لا يعرفها, وهذه الأمور إنما يرجع فيها إلى من يعرفها, فإن كان السلطان أو نائبه الحاكم يعرفها, كان في ذلك كسائر العارفين بها, وإلا فلا أمر لهم فيها كما لا يراجع في الإستفتاء إلا من يحسن الفتيا.

وقلت له: أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل وإفتاء مستفت, ما كاتبت أحدا أبداً, ولا خاطبته في شيء من هذا, بل يجيئني الرجل المسترشد المستفتي بما أنزل الله على رسوله, فيسألني مع بعده وهو محترق على طلب الهدى, أفيسعني في ديني أن أكتمه العلم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار)؟!.

وقد قال الله تعالى: (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون), أفعلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك؟ وهل يأمرني بهذا السلطان أو غيره من المسلمين؟

ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب. فقال: يا مولانا دع أمر الملك, أحد ما يتكلم في الملك. فقلت: إيه الساعة ما بقي أحد يتكلم في الملك! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟ ونحن سمعنا بهذا ونحن بالشام أن المثير لها تهمة الملك, لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا.

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها علي, فإني أنا من أي شيء أخاف؟! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء, وكان ذلك سعادة في حقي, يترضى بها علي إلى يوم القيامة, ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة, فإن جميع أمة محمد يعلموني أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله, وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله علي, وليس لي ما أخاف الناس عليه, لا مدرسة ولا أقطاع, ولا مال ولا رئاسة, ولا شيء من الأشياء.

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم, فإن الذين سعوا فيها من الشام, أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم, وفساد ملتكم ودولتكم. وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر, وبعضهم مقيم هناك, فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم, وجعلوني إماماً بالتستر لعلمهم بأني أواليكم, وأنصح لكم, وأريد لكم خير الدنيا والآخرة.

والقضية لها أسرار, كلما جاءت تنكشف, وإلا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغضا, وما زلت محباً لهم, مواليهم أمرائهم ومشائخهم وقضاتهم.

فقال لي: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟ فقلت: سلم عليه وبلغه كلما سمعت. فقال: هذا كثير.

فقلت: ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب, وأما هذه الكلمة "استوى حقيقة", فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف المالكية وغير المالكية أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة, وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها, بل ما علمت عالما أنكر ذلك, فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة, ولم ينكره أحد من العلماء؟.

وأشرت بذلك إلى أمور منها ما ذكره الإمام أبو عمر الطلمنكي وهو أحد أئمة المالكية قبل الباجي وابن عبدالبر وهذه الطبقة, قال: "وأجمع المسلمون من أهل السنة, أن معنى (وهو معكم أينما كنتم) ونحو ذلك من القرآن, أن ذلك علمه, وأن الله فوق السموات بذاته, مستو على عرشه كيف شاء." وقال أيضاً: "قال أهل السنة في قول الله: (الرحمن على العرش استوى) أن الإستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز."

وقال أبو عبد الله القرطبي صاحب التفسير المشهور في قوله تعالى: (ثم استوى على العرش) قال: "هذه مسألة الاستواء للعلماء فيها كلام وأجزاء, وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى), وذكرنا فيها أربعة عشر قولاً - إلى أن قال - وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة, ولا ينطقون بذلك, بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به كتابه, وأخبرت رسله." قال: "ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة, وخص العرش بذلك, لأنه أعظم مخلوقاته؛ وإنما جهلوا كيفية الإستواء, فإنه لا تعلم حقيقته كما قال مالك: الإستواء معلوم يعني في اللغة, والكيف مجهول, والسؤال عن هذا بدعة وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها".

وقال هذا الشيخ المشهور بمصر, وغيرها في كتاب (شرح الأسماء) قال: وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني, الذي له الرسالة التي سماها برسالة (الإسماء إلى مسألة الإستواء), لما ذكر اختلاف المتأخرين في الإستواء, قول الطبري يعني أبا جعفر صاحب التفسير الكبير, وأبي محمد بن أبي زيد, والقاضي عبد الوهاب, وجماعة من شيوخ الحديث والفقه.

قال: "وهو ظاهر بعض كتب القاضي أبي بكر وأبي الحسن يعني الأشعري, وحكاه عنه يعني القاضي أبا بكر القاضي عبدالوهاب أيضاً, وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته. وأطلقوا في بعض الأماكن فوق عرشه. قال الإمام أبو بكر: وهو الصحيح الذي أقول به من غير تحديد ولا تمكن في مكان ولا كون فيه ولا مماسة."

قال الشيخ أبو عبد الله هذا قول القاضي أبي بكر في كتاب (تمهيد الأوائل) له وقاله الأستاذ أبو بكر بن فورك في شرح أوائل الأدلة له, وهو قول أبي عمر بن عبد البر والطلمنكي وغيرهما من الأندلسيين وقول الخطابي في شعار الدين ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً وأظهر الأقوال ما تظاهرت

عليه الآي والأخبار والفضلاء الأخيار: "أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه بلا كيف بائن من جميع خلقه هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات هذا كله لفظه.

وقال الشيخ أبو نصر السجزي في كتاب (الإبانة) له: "وأئمتنا كسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وأن علمه بكل مكان وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش, وأنه ينزل إلى سماء الدنيا, وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء. فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء وهم منه براء."

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب (التمهيد) في شرح الموطأ وهو أجل ما صنف فيه فنه لما تكلم على حديث النزول قال: "هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته, وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش. قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله: (الرحمن على العرش استوى), وقال: (إليه يصعد الكلم الطيب) وقال: (تعرج الملائكة والروح إليه) وقال لعيسى: (إني متوفيك ورافعك إلي) - وذكر آيات إلى أن قال - وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد, ولا خالفهم فيه مسلم - وبسط الكلام في ذلك إلى أن قال - وأما احتجاجهم بقوله تعالى: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا) فلا حجة لهم في ظاهر الآية لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش, وعلمه في كل مكان. وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

وذكر عن الضحاك بن زاحم أنه قال في قوله: (ما يكون من نجوى ثلاثة) قال: هو على عرشه وعلمه معهم أينما كانوا وعن سفيان الثوري مثل ذلك وعن ابن مسعود قال: (الله فوق العرش ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم)."

قال أبو عمر بن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة, والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز, إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة؛ وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج, فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة, ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه وهم عند من أقر بها نافون للمعبود, والحق فيها ما قال القائلون: بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله, وهم أئمة الجماعة."

وقال أبو عمر: "الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها, الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها, والتصديق بذلك وترك التحديد والكيفية في شيء منه."

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني في كتاب (الغنية) له: "أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الإختصار فهو أن

يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد - إلى أن قال - وهو بجهة العلو مستو على العرش, محتو على الملك محيط علمه بالأشياء."

قال: "ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان, بل يقال إنه في السماء على العرش, كما قال: (الرحمن على العرش استوى) - وذكر الآيات والأحاديث إلى أن قال - وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل, وأنه استواء الذات على العرش."

قال: "وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل بلا كيف." وذكر كلاماً طويلاً.

وقال الإمام أبو الحسن الكرخي الشافعي في مقدمته المشهورة في اعتقاد أهل السنة وهي منقولة من خط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح:

عقيدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب.

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول, لكن هي مما أشرت إليه بقولي إني لم أقل شيئاً من نفسي, وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها. وهذا الموضع يضيق بما في ذلك من كلام الأمة. فقال لي: نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته, بلا تكييف ولا تشبيه. قلت: نعم, وهذا هو في (العقيدة). فقال: فاكتب هذه الساعة أو قال اكتب هذا أو نحو هذا. فقلت: هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في (العقيدة) التي عندكم التي بحثت بدمشق, واتفق عليها المسلمون, فأي شيء هو الذي أريده؟.

وقلت له أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتاباً من كتب أهل الحديث والتصوف والمتكلين, والفقهاء والأربعة الحنيفة والمالكية, والشافعية والحنبلية, وتوافق ما قلت وقلت: أنا امهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته فما الذي أصنعه؟.

فلما خرج الطيبرسي والفتاح عاد الفتاح بعد ساعة فقال: يسلم عليك نائب السلطان وقال: فاكتب لنا الآن عقيدة بخطك. فقلت: سلم على نائب السلطان وقل له: لو كتبت الساعة شيئاً لقال القائل قد زاد ونقص أو غير الاعتقاد. وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد لم اتهم إلا بشيء قد كتب متقدما.

قلت وهذا الإعتقاد هو الذي قرىء بالشام في المجالس الثلاثة, وقد أرسله إليكم نائبكم مع البريد والجميع عندكم, ثم أرسل لكم مع العمري ثانياً لما جاء الكتاب الثاني ما قاله القضاة والعلماء والمحضر, وكتاب البخاري الذي قرأه المزي؛ والإعتقاد ليس هو شيئاً أبتدئه من عندي حتى يكون كل يوم لي اعتقاد, وهو ذلك الاعتقاد بعينه والنسخة بعينها, فانظروا فيها.

فراح ثم عاد وطلب أن أكتب بخطي أي شيء كان, فقلت: فما الذي أكتبه؟! قال: مثل العفو, وألا تتعرض لأحد. فقلت: نعم هذا أنا مجيب إليه؛ ليس غرضي في إيذاء أحد, ولا الانتقام منه, ولا مؤاخذته, وأنا عاف عمن ظلمني. وأردت أن أكتب هذا, ثم قلت: مثل هذا ما جرت العادة بكتابته, فإن عفو الإنسان عن حقه لا يحتاج إلى هذا.

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه, كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ, وظنوا أن هذا الدرج قد أقرّ به, وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به, فجعلت أنا وأخي ندفع ذلك, ونقول هذا من فعل ابن مخلوف, وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف.

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التي قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع على هذا الوجه, فأنا أبذل غاية ما وسعني من الإحسان, وترك الإنتقام,

وتأليف القلوب, لكن هو يعرف خلقاً كثيراً ممن بالديار المصرية, وأن الإنسان لا ينجو من شرهم وظلمهم إلا بأخذ طريقين:

أحدهما: مستقر. والآخر: متقلب.

الأول: أن يكون له من الله تأييد وسلطان, والتجاء إليه, واستعانة به, وتوكل عليه, واستغفار له, وطاعة له يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن, وهذه الطريقة هي الثابتة الباقية.

والطريق الثاني: إن جاء من ذي جاه, فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه قائماً!, فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياماً عليه هم بأعيانهم, حتى أنهم قد يضربون القاضي بالمقارع, ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم أعداءه ومبغضوه كثيرون, وقد دخل في إثباتات وأملاك وغير ذلك, متعلقة بالدولة وغير الدولة.

فلو حصل من ذوي الجاه من له غرض في نقض أحكامه ونقل الأملاك, كان ذلك من أيسر الأمور عليه, إما أن يكتب ردته وأحكام المرتد لا تنفذ, لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل في هذه القضية شرع محمد بن عبد الله؛ والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه, أو بدّل الشرع المجمع عليه, كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء. وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون), أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله.

ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

1 - الشرع المنزل: وهو ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم, وهذا يجب اتباعه, ومن خالفه وجبت عقوبته.
2 - والثاني: الشرع المؤول: وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه, فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم, وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به, ولا يمنع عموم الناس منه.
3 - والثالث: الشرع المبدل: وهو الكذب على الله ورسوله أو على الناس, بشهادات الزور ونحوها, والظلم البيّن, فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع, كمن قال: إن الدم والميتة حلال. ولو قال: هذا مذهبي. ونحو ذلك.

فلو كان الذي حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك أو الأشعري, لم يكن له أن يلزم جميع الناس به, ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة, فكيف والقول الذي يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك وأئمة أصحابه, وخلاف نص الأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر, وأبي الحسن الطبري, وأبي بكر بن فورك, وأبي القاسم القشيري, وأبي بكر البيهقي؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه وبنقيض ما قاله.

ولهذا اصطلحت الحنبلية والأشعرية, واتفق الناس كلهم, ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق. وزال ما كان في القلوب من الأضغان, وصار الفقهاء من الشافعية وغيرهم يقولون: الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين.

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد, لم يكن له أن ينقض حكم غيره, فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة؛ بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين. ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون, ففيهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد, وهؤلاء بمصر كانوا أظهر

إكراهًا لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك, وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء, وهذا ثابت عن حكام مصر.

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجهاً, وعامتها بإجماع المسلمين؟ والوجوه مكتوبة مع الشرف محمد, فينبغي أن يعرف الشيخ نصر بحقيقة الأمر وباطن القضية ليطبها بتدبيره.

فأنا ليس مرادي إلا في طاعة الله ورسوله, وما يخاف على المصريين إلا من بعضهم في بعض, كما جرت به العادة. وقد سمعتم ما جرى بدمشق, مع أن أولئك أقرب إلى الإتفاق من تجديد القاضي المذكور إسلامه عند القاضي الآخر. وأنا لما كنت هناك كان هذا الآذن يحيى الحنفي, فذهب إلى القاضي تقي الدين الحنبلي, وجدّد إسلامه, وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم في أشياء.

وكان من مدة لما كان القاضي حسام الدين الحنفي مباشراً لقضاء الشام أراد أن يحلق لحية هذا الأذرعي, وأحضر الموسى والحمار ليركبه ويطوف به, فجاء أخوه عرفني ذلك فقمت إليه, ولم أزل به حتى كف عن ذلك وجرت أمور لم أزل فيها محسناً إليهم.

وهذه الأمور ليست من فعلي ولا فعل أمثالي, نحن إنما ندخل قيماً يحبه الله ورسوله والمؤمنون ليس لنا غرض مع أحد, بل نجزي بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر. وهذه القضية قد انتشرت وظهر ما فعل فيها وعلمه الخاص والعام.

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له في نقل ملك قد أثبته أو حكم به, لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون, فيثبتون ردته والمرتد أحكامه مردودة بإتفاق العلماء, ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة وغيرهم. وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله فالشيخ خبير يعرف عواقب الأمور.

وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها, وإقامة كل خير. وابن مخلوف لو عمل مهما عمل, والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه, ولا أعين عليه عدوه قط ولا حول ولا قوة إلا بالله. هذه نيتي وعزمي مع علمي بجميع الأمور, فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين, ولن أكون عوناً للشيطان على إخواني المسلمين. ولو كنت خارجاً لكنت أعلم بماذا أعاونه؛ لكن هذه مسألة قد فعلوها زوراً, والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة في دينهم ودنياهم. ولن ينقطع الدور وتزول الحيرة إلا بالإنابة إلى الله والإستغفار والتوبة وصدق الإلتجاء, فإنه سبحانه لا ملجأ منه إلا إليه. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما ما ذكرت عن الشيخ نصر أنه قال: "كنت أوثر أن لا يحسوا به إلا وقد خرج خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا, فتكثر الغوغاء والكلام! فعرفه أن كل من قال حقاً فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله, سواء كان حلواً أو مراً وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه, بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أضل المسلمين عن دينهم."

وقد قلت فيما مضى ما ينبغي لأحد أن يحمله تحننه لشخص, وموالاته له على أن يتعصب معه بالباطل أو يعطل لأجله حدود الله تعالى؛ بل قد قال

النبي صلى الله عليه وسلم: (من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضادّ الله في أمره).

وهذا الذي يخافه من قيام العدو ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالإستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم, إن أظهروه وكان وباله عليهم ودل على أنهم مشركون, لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى.

فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالإضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد, ولا يدعو ولا يستغيث, ولا يتوكل إلا على الله؛ وأن من عبد ملكاً مقرباً أو نبياً مرسلاً أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك. فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل يا جبرائيل أو يا ميكائيل أو يا إبراهيم أو يا موسى أو يا رسول الله, اغفر لي أو ارحمني أو ارزقني أو انصرني أو أغثني أو أجرني من عدوي, أو نحو ذلك؛ بل هذا كله من خصائص الإلهية.

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء, وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختص بها الرسل, والحقوق التي له ولرسله, كما يميز سبحانه بين ذلك في مثل قوله: (لتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلاً) فالتعزير والتوقير للرسول والتسبيح بكرة وأصيلاً لله.

وكما قال: (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون). فالطاعة لله ولرسوله والخشية والتقوى لله وحده, وكما يقول المرسلون: (أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده, ويجعلون لهم الطاعة قال تعالى: (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً), (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبداً. قل إنما أدعو ربي ولا أشرك به أحداً. قل أني لا أملك لكم ضراً ولا رشداً. قل إني لن يجيرني من الله أحد ولن أجد من دونه ملتحداً), وقال تعالى: (ولا تدع مع الله إلهاً آخر فتكون مع المعذبين).

وقال تعالى: (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وما له منهم من ظهير. ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له), وقال تعالى: (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه), وقال تعالى: (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً. أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً), وقال تعالى: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون), وقال تعالى: (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون), فمن اتخذ الملائكة والنبيين أرباباً فقد كفر بعد إسلامه باتفاق المسلمين.

ولأجل هذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ المساجد على القبور, وعن أن يجعل لله نداً في خصائص الربوبية, ففي الصحيحين عنه أنه قال: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) يحذر ما فعلوا, وفي الصحيح عنه أنه قال: (إنّ من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد,

ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك), وفي السنن عنه أنه قال: (لا تتخذوا قبري عيداً).

وروى عنه أنه قال: (اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد), وقال: (له رجل ما شاء الله وشئت. فقال: أجعلتني لله نداً؟ قل ما شاء الله وحده).

ولهذا قال العلماء: من زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يستلمه ولا يقبله ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق الذي يستلم ويقبل منه الركن الأسود ويستلم الركن اليماني ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار ولا استلامه إلا الركنان اليمانيان, حتى مقام إبراهيم الذي بمكة لا يقبل ولا يتمسح به, فكيف بما سواه من المقامات والمشاهد!!.

وأنت لما ذكرت في ذلك اليوم هذا, قلت لك: هذا من أصول الإسلام. فإذا كان القاضي لا يفرق بين دين الإسلام, ودين النصارى الذين يدعون المسيح وأمه, فكيف أصنع أنا؟.

ولكن من يتخذ نفيسة ربا, ويقول أنها تجير الخائف, وتغيث الملهوف, وأنا في حسبها, ويسجد لها, ويتضرع في دعائها مثل ما يتضرع في دعاء رب الأرض والسموات, ويتوكل على حي قد مات, ولا يتوكل على الحق الذي لا يموت, فلا ريب أن إشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى. قال تعالى: (قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون. سيقولون لله قل فأنّى تسحرون).

وحديث معاذ لما رجع من الشام فسجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: (ما هذا يا معاذ؟! فقال: رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم, ويذكرون ذلك عن أنبيائهم. فقال: يا معاذ أرأيت لو مررت بقبري, أكنت ساجداً له؟ قال: لا. قال: فلا تسجد لي, فلو كنت آمراً أحدا أن يسجد لأحد, لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها).

فمن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين, كيف ينهى عما هو أقل منه؟ ومن دعى رجلاً أو امرأة من دون الله, فهو مضاه لمن اتخذ المسيح وأمه إلهين من دون الله. وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم, فإنما أنا عبد, فقولوا عبد الله ورسوله).

بل من سوغ أن يدعي المخلوق, ومنع من دعاء الخالق الذي فيه تحقيق صمديته وإلهيته, فقد ناقض الإسلام في النفي والإثبات, وهو شهادة أن لا إله إلا الله.

وأما حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - مثل تقديم محبته على النفس, والأهل, والمال, وتعزيره, وتوقيره, وإجلاله, وطاعته, واتباع سنته وغير ذلك, فعظيمة جداً.

وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء, كما في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه: (أن النبي علم شخصاً أن يقول: اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد! يا رسول الله! إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها, اللهم فشفعه فيّ) فهذا التوسل به حسن.

وأما دعاؤه, والإستغاثة به فحرام. والفرق بين هذين متفق عليه بين المسلمين. المتوسل إنما يدعو الله, ويخاطبه, ويطلب منه, لا يدعو غيره إلا على سبيل استحضاره, لا على سبيل الطلب منه, وأما الداعي والمستغيث, فهو الذي يسأل المدعو, ويطلب منه, ويستغيثه, ويتوكل عليه, والله هو رب

العالمين, ومالك الملك, وخالق كل شيء, وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه, وهو القريب الذي يجيب دعوة الداعي إذا دعاه, وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وأنا قد صنفت كتاباً كبيراً, سميته (الصارم المسلول على شاتم الرسول), وذكرت في هذه المسألة ما لم أعرف أحداً سبق إليه, وكذلك هذه القواعد الإيمانية, قد كتبت فيها فصولاً هي من أنفع الأشياء في أمر الدين.

ومما ينبغي أن يعرف به الشيخ, أني أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية, ويكون فيها ما فيه ضرر عليه, وعلى ابن مخلوف ونحوهما؛ فإنه قد طلب مني ما يجعل سبباً لذلك, ولم أجب إليه, فإني إنما أنا لون واحد, والله ما غششتهما قط, ولو غششتهما كتمت ذلك, وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى.

ولا ريب أن الأصل الذي تصلح عليه الأمور, رجوع كل شخص إلى الله, وتوبته إليه في هذا العشر المبارك. فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر. فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون, وهذه قضية كبيرة, كلما كانت تزداد ظهوراً تزداد انتشاراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والحمد لله وحده, وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً.